الفصل الثامن

العملية الانتخابية

إطار تحليلى لفعالية الرأى العام المحلى المصرى

مقدمة الفصل الثامن:

نحاول فى هذا الفصل أن نقدم دراسة للعملية الانتخابية على المستوى المحلى المصرى، والتى تعد فى أحد أبعادها امتداداً لما عالجناه فى الفصل السابق من تقديم إطار تحليلى يعالج العملية الانتخابيةالبرلمانية، خاصة من زاوية تعبيرها عن الرأى العام والقوى السياسية والاجتماعية التى تمثله وتقوده على المستوى المحلى، وكذلك من واقع الأطر والتكوينات التى يتحرك من خلالها ويفرز آثاره عبرها، وأيضًا العوامل والمحددات التى تؤثر عليه وتحدد مقدار إسهاماته فى العملية الانتخابية بوصفها تجسد فى نتائجها التعبيرات السياسية عن ظاهرة الرأى العام ولو على المستوى المحلى الذى نتناوله فى هذا الفصل عبر التركيز على دراسة حالة للانتخابات المحلية ١٩٩٧م لإحدى الوحدات المحلية «هورين» التى تنتمى لمحافظة المنوفية إحدى محافظات الوجه البحرى، هذا وتتسم محافظة المنوفية ببعض الخصوصيات المهمة التى تميزها فى إطار خصائص الشخصية القومية المصرية، الأمر الذى تحتاج معه إلى المزيد من الدراسات العلمية الميدانية الرصينة لاكتشاف جوانبها، ورصد مظاهرها، وتحديد أبعادها المختلفة.

والجدير بالذكر أن هذه الخصوصيات قد تركت آثارها الواقعية على مجمل القضايا المتعلقة بالظاهرة والعملية السياسية. وفى حدود خبرتنا الميدانية بهذه المنطقة يمكن القول بأنه فى ظل مجموعة الظروف والعوامل الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، وفى إطار ما تشهده من تغيرات وتطورات متلاحقة فإن درجة الاهتمام بالمسألة السياسية ونوعيته تكتسب مذاقًا خاصًا يتجلى فى أحد أهم صورها ومظاهرها وهى «العملية الانتخابية»، ومن ثم فإن دراسة الانتخابات المحلية فى الوحدة المحلية لقرية «هورين» تكتسب أهميتها، وتتحدد أهدافها بالإضافة إلى اكتشاف المظاهر والسمات العامة لهذه الانتخابات، وتحليل دلالة بعض الخصوصيات فى مناقشة أمور ثلاثة تشكل أهمية هذه الدراسة وتصوغ تساؤلاتها البحثية، وهى:

١ ـ تكتسب محافظة المنوفية ـ بمعظم دوائرها الانتخابية ـ منذ بداية تجربة التعددية الحزبية المقيدة ١٩٧٦ م «صورة معينة» فى الإدراك المصرى الشعبى العام، فحواها أنها من «المحافظات المضمونة» انتخابيًا «لحزب السلطة الحاكمة» أو الحكومة ـ أيًا كانت تسميته ـ

وقد دعمت النتائج المتتالية للانتخابات - باستثناءات محدودة - من هذه الصورة المنطبعة فى الوعى والإدراك المصرى؛ وتساؤلنا هنا هل دعمت الانتخابات المحلية ١٩٩٧ تلك «الصورة» أم أسهمت فى الانتقاض من جوانبها بحيث يمكن أن تتغير على مدى زمن معين ؟

٢ - تعتبر دائرة بركة السبع وفى إطارها دراستنا - مقارنة ببقية دوائر المنوفية - من المناطق ذات الوزن السياسى؛ اذ تتمتع أحزاب وقوى المعارضة السياسية رسمية أو غير رسمية بوجود مؤثر، كما أثبتناه فى دراسة سابقة [٢]، وتساؤلنا هنا إلى أى مدى تترجم نتائج هذه الانتخابات المحلية هذا الوجود ؟

٣- يختلط فى الوحدة المحلية لقرية «هورين» - إلى حد ما - الطابع الريفى بالطابع المدينى، ومن هنا فهى تعد مجالا خصبا يمكننا من قياس تأثيرات تلك المؤشرات على عملية المشاركة فى الانتخابات، واتجاهات التصويت فيها، فعلى سبيل المثال: ماحجم أو وزن الاعتبارات والولاءات الأولية العائلية والقروية فى مجرى العملية الانتخابية على تعدد مستويات المشاركة، والتصويت، و الدعاية. . .إلخ، وذلك بالمقارنة بالاعتبارات والولاءات التى تمثل الحداثة أو الحضرية، مثل: التعليم، والانتماء السياسى والحزبى. . . إلخ ؟ هل تختلف أساليب الحملة الدعائية والانتخابية للمرشحين وفقًا لطبيعة أو لغلبة هذه الاعتبارات وما دلالة ذلك ؟ وما دلالات معايير انتخاب المرشحين واتجاهات التصويت فى هذا الصدد؟

من هنا ستكون المعالجة فى هذا الفصل على مستويين متكاملين ومترابطين فى مبحثين:

المبحث الأول: نحاول تقديم إطار تحليلي للعملية الانتخابية؛ يتضمن «الصورة الكلية» التى جرت فى إطارها الانتخابات من خلال بيان الموقع والسياق الإدارى والجغرافى والوضع الاقتصادى والاجتماعى والسياسى بكل ما له من تأثيرات فعلية وواقعية علي الحالة المدروسة.

وفى المبحث الثانى: يتم تطبيق الإطار السابق فى تحليل العملية الانتخابية المحلية فى الوحدة، كما حدثت فى أرض الواقع وفق المؤشرات التى تمدنا بها دراستنا الاختبارية والميدانية - وذلك سواء بالنسبة للناخبين، أوالمرشحين - ثم إدارة العملية الانتخابية ذاتها بكافة خطواتها انتهاء بنتائج هذه العملية، كما أعلنت «رسميًا» وكما لاحظناها «واقعيًا» و «ميدانيًا». وفى هذا الصدد نحاول من خلال قراءة المستوى «الثانى» فى إطار «الأول» وتحليله تلمس بعض الدلالات السياسية لهذه الانتخابات المحلية خاصة بصدد قضية التطور الديموقراطى فى البلاد، وانعكاسات ذلك وتأثيراته المستقبلية.

المبحث الأول
الإطار العام التحليلى للانتخابات فى الوحدة المحلية

تمثل الانتخابات باعتبارها إحدى ديناميات العملية السياسية جزءاً من حركة المجتمع وفاعلية رأيه العام، والتى تحددها عوامل وظروف معينة، وفى إطار لحظة تاريخية محددة، ولابد من وضع هذا «الجزء» فى إطار «الكل»؛ لكى تستوى علاقات النسبة والتناسب بينهما؛ ليتسنى لنا على نحو دقيق فهم الجزء فى إطار الكل، وتحليل «الجزء» بإرجاعه إلى سياقه الكلى الذى يتحدد به ولو جزئيًا، تلك بدهية أكدتها الكثير من الدراسات السياسية والتى تواترت على أن العملية السياسية وفى القلب منها «ظاهرة الانتخابات» لا تحدث فى فراغ، وإنما فى سياق بيئة معينة بكل مكوناتها ومحدداتها الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، والثقافية. . . . إلخ، والتى تتبادل معها - فى إطار منطق التفاعل - التأثيرات المختلفة الأهمية والاتجاهات.

وتأسيسًا على ذلك يمكننا القول إن الإطار العام الذى جرت فى إطاره الانتخابات المحلية ١٩٩٧ فى الوحدة المحلية لقرية هورين، مركز بركة السبع، محافظة المنوفية حكمها وقادها إلى إفراز نتائجها على النحو الذى لاحظناه ميدانيًا؛ يتكون هذا الإطار العام من عنصرين - تفاعلاً وتكاملاً مع بعضهما البعض - وهما:

- المناخ العام للعملية الانتخابية المحلية.
- السياق المجتمعى فى الوحدة المحلية لقرية هورين.

هذان العاملان اللذان يكونان الصورة الكلية التى جرت فى إطارها الانتخابات فى الوحدة المحلية يمثلان الانتقال من «العام» إلى «الخاص».

(أ) المناخ العام للعملية الانتخابية المحلية:

الواقع أن السياق العام الذى سبق إجراء هذه الانتخابات تنظمه أطر دستورية، وقانونية، وإدارية - سبق التعرض لتحليلها فى الفصل السابق - ولكنه شهد عدداً من الإجراءات ذات الدلالة ساهمت فى صنع المناخ العام لهذه العملية الانتخابية من قبيل:

تغيير طبيعة النظام الانتخابى (العودة إلى نظام الانتخابات الفردية)، بالإضافة إلى القرارات المتعلقة بتكوين الهيئة الناخبة (مد مواعيد القيد فى الجداول الانتخابية)، وتنظيم الدعاية الانتخابية. إلخ، بالطبع فإن ذلك ألقى بتأثيراته المباشرة على العملية الانتخابية المحلية، لكن ثمة عاملان آخران ساهما بطريقة أوضح فى تشكيل مناخها العام، وهما:

١ ـ ارتفاع نسبة الفائزين بالتزكية:

رغم أن هذه سمة عامة حيث إن أكثر من ٦٥٪ من مقاعد المجالس المحلية فى كافة المحافظات فاز بها الحزب الوطنى بالتزكية أى بدون إجراء انتخابات، إلا أن هذه النسبة ارتفعت فى محافظة المنوفية لأكثر من ٨٠٪ من المقاعد «حيث تقدم للترشيح (٢٩٧٣) مرشح للتنافس على (٢٧٧٦ مقعد) على مختلف مستويات المجالس المحلية وبعد تنازل (١٠٦) مرشح، وقبول (٩) طعون، وبهذا يكون (١٢٨) موقع قد فازوا بالتزكية، وتجرى الانتخابات فى (٤١) موقعا فقط على مختلف مستويات المجالس، فقد فاز مركز الشهداء والباجور بالتزكية بالكامل من مستوى المحافظة حتى مستوى القرية، نفس الوضع بالنسبة لمركز قويسنا تجرى فقط الانتخابات فى إحدى قراه، أما بالنسبة لمركز بركة السبع فلن تجرى الانتخابات سوى فى قرية هورين حيث بلغ عدد المرشحين ٣٧ مرشحًا لاختيار ٢٤ مرشحًا؛ لذا شهدت هذه القرية تنافسًا شديدًا بين المرشحين». (١)

والواقع أن ارتفاع نسبة الفوز بالتزكية له تفسيرات كثيرة يرجعها البعض إلى « أن وراءها حسن اختيار الحزب لمرشحيه وثقة الجماهير الكاملة فى ربان السفينة المصرية والخط الذى تنتهجه حكومة الحزب الوطنى وسياساتها التى تستهدف التيسير الكامل على الجماهير، وأن المنوفية تشهد حركة نشطة فى كل الاتجاهات. فى المرافق والخدمات، وفى البنية الأساسية، حصاد ذلك ثقة مطلقة من الجماهير فى الحزب الوطنى الديموقراطى وزعيمه، وفى مرشحيه الذين فازوا بالتزكية.»(٢)

وأيًا كانت التفسيرات التى يمكن تقديمها لهذه الظاهرة العامة فى البلاد، والأكثر بروزًا وعمقًا فى المنوفية، إلا أن النتيجة المباشرة لذلك هى أن المناخ العام لم يكن مناخ «منافسة انتخابية حقيقية»، كما أن غالبية «مجتمع الناخبين» من واقع الملاحظة الميدانية قد أشاروا إلى أن المراكز والوحدات الأخرى فازت بالتزكية فى المحافظة، بل وفى نفس المركز وأن وراء إجراء الانتخابات فى هذه الوحدة «خلافات» و «أسباب» خاصة بالمرشحين. وأنه «كان من الأفضل أن يريحونا وتتعمل بالتزكية زى أبو مشهور»(٣). مما يؤكد أن عدوى

النجاح بالتزكية، والتى تترجم تأثر قطاعات الرأى المحلى ببعضها البعض يمكن أن يتسع نطاقها فى الا نتخابات القادمة؛ ليشمل هذه الوحدة أيضًا.

٢ ـ دلالة الانخفاض فى عدد المرشحين للانتخابات المحلية بالمنوفية: دلالة مقاطعة الوفد، والإخوان المسلمين:

الظاهرة العامة فى هذه الانتخابات المحلية قياسًا على نظامها ومتطلباتها هى انخفاض عدد المرشحين إلا أن هذه الظاهرة نفسها أكثر وضوحًا فى محافظة المنوفية، ورغم أن التوقعات الرسمية بالنسبة لعدد المرشحين كانت طموحة «فقبل فتح باب الترشيح أعلن وزير الإدارة المحلية، وأمين مساعد الحزب الوطنى أن عدد المرشحين للمحليات لن يقل عن ١٠٠ ألف مرشح. ولكن بعد غلق باب الترشيح لم يزد عدد المتقدمين عن ٥٨ ألفًا فقط، وقد كان ذلك موضع تساؤلات الوزير « أنا شخصيًا كنت أتوقع ١٠٠ألف مرشح للمحليات، وأعلنت هذا الرقم بالفعل، ولكن كانت المفاجأة أن المرشحين من الحزب الوطنى بلغوا ٤٧ ألفًا و ٣٨٢ مرشح، والمستقلين والمعارضة بلغوا ١٠ آلاف و ٦١٨ مرشح «مما يشير إلى تراجع البعض عن الترشيح وهو يرى أن أسباب هذا التراجع ومنها «خروج بعض الأحزاب من الترشيح مثل الوفد، والأمة، والعامل الثانى فى رأيى عنف وتصرفات المستقلين فى انتخابات مجلس الشعب الماضية والتى دفعت بعدد كبير من المستقلين للإحجام عن الترشيح للمحليات، وهناك عامل ثالث : « وهو تراجع التيار الدينى عن الترشيح بعد إعلان الإخوان المسلمين بأنهم لن يدخلوا الانتخابات؛ وهذا كله أدى إلى انخفاض عدد المرشحين عما توقعناه»(٤).

هذا الأمر كان الأكثر وضوحًا داخل محافظة المنوفية؛ وهو ما أدى إلى النتيجة الأولى «الفوز بالتزكية»، كما أنه فى الوحدات التى أجريت فيها الانتخابات كوحدة قرية هورين غابت عن المشاركة أحزاب وقوى سياسية فاعلة على مستوى الرأى العام؛ نتيجة لمقاطعتها الانتخابات.

وكما أثبتت الملاحظة الميدانية أن الإخوان المسلمين والذين كان لهم فى المجلس المحلى السابق للوحدة ١٢ عضواً (أى حوالى نصف المجلس)، لم يشاركوا فى الانتخابات الحالية تحت ضغوط وتهديدات أمنية بالاعتقال، وكانت قيادة الجماعة ـ المحظورة قانونًا ـ قد أعلنت أنها تفاديًا لاتساع الأزمة المستمرة مع السلطة الحاكمة وبعد وصول تهديدات أمنية صريحة لقياداتها وأعضائها، أنها لن تشارك فى الانتخابات المحلية و تركت الأمر لأفرادها وقواعدها ـ بصفة فردية ـ لتقدير ملائمة الدخول من عدمه.

وقد أدى كل هذا إلى أن تفقد المنافسة الانتخابية حرارتها وفاعليتها فى إطار قوى الرأى العام المهتمة بالحياة السياسية، ولتبدو الانتخابات - بعد الانصراف الشعبى عنها - كنوع من الانتخابات الداخلية فى إطار «الحزب الوطنى»، وكما يرى الوزير «وفى رأيى أنّ المعركة الحقيقية والمنافسة الشديدة هى بين الحزب الوطنى والمنشقين عليه الذين رشحوا أنفسهم كمستقلين؛ لعدم مجيئهم على قوائم الحزب، وهؤلاء يشكلون نصف عدد المرشحين من خارج الحزب الوطنى - أى حوالى ٦ آلاف مرشح من عشرة آلاف و ٦٨٨ مرشح رشحوا أنفسهم على قوائم الأحزاب مستقلين فى مواجهة ٤٧ ألف و٣٨٢ مرشح من الحزب الوطنى، إلى جانب أولئك المنشقين هناك منافسة محدودة من جانب عدد قليل من مرشحى أحزاب العمل والناصرى والتجمع»(٥).

ومن المنطقى - فى ظل غياب منافسة حقيقية - أن تكون هناك درجة كبيرة من الشعور بعدم حقيقية وجدية التنافس الانتخابى، وهو ما أكدته مؤشرات الدراسة الميدانية فى الوحدة، المحلية لقرية هورين كما سيأتى.

والخلاصة بهذا الصدد أن «المناخ العام» للانتخابات المحلية فى هذه الوحدة بالنحو الذى أوضحناه قد ألقى بتأثيراته - إيجابًا وسلبًا - فى إطار السياق المجتمعى للوحدة؛ ليتفاعل مع الأسس الاقتصادية والاجتماعية للحقيقة البشرية التى تكونه وتحدده على ما سنرى حالاً.

(ب) السياق المجتمعى للوحدة المحلية لقرية «هورين»:

يتضمن السياق المجتمعى للوحدة المحلية لقرية «هورين» كافة العوامل والمتغيرات التى تتمتع بقدر كبير من الأهمية والثبات والديمومة فى التفاعل مع الحقيقة البشرية التى تعد بدورها العنصر الأكثر أهمية فى العملية الانتخابية؛ إذ أنها وسيلتها وحقلها، وغايتها ومقصدها، وسوف أتناول عناصر هذا السياق انطلاقا من هذا المعنى متوخيًا ربط «الجزء» ب «الكل».

(١ - ب) الموضع الجغرافى والتقسيم الإدارى:

قرية هورين إحدى القرى الكبرى - الدساكر بلغة العرب - التابعة لمركز بركة السبع منوفية، وتقع إلى الشرق من «المدينة» (بركة السبع) وتبعد عنها بحوالى خمسة كيلو مترات.

ويتبعها - شأن القرى الكبرى فى البر المصرى - عدة قرى صغرى، وعزب، وكفور مثل: كفر هورين، والحلامشة، وعزبة الحلامشة، . . . إلخ.

وقرية هورين - هى مقر الوحدة المحلية والتى تضمها بالإضافة إلى القرى والعزب

والكفور التابعة لها، والتى سبق ذكرها ويتمثل حضور السلطة أو « الحكومة» بالتعبير الأهلى فيها - بالإضافة إلى ذلك وجود «نقطة شرطة» تابعة لمركز شرطة بركة السبع.

وإذا كانت دائرة بركة السبع الانتخابية هى إحدى دوائر محافظة المنوفية الإحدى عشرة، ويُطلق عليها إداريّا «الدائرة الثالثة» فإنه يتبعها فى التقسيم الإدارى سبع وحدات محلية - كما يوضحها الجدول رقم (١/ ١) - وهذه الوحدات المحلية هى: بركة السبع، قرية جنزور، قرية هورين، طوخ طبنشا، أبو مشهور، كفر هلال، شنتنا الحجر.

وتتوسط الوحدة المحلية لقرية هورين الوحدات المحلية لقرى: طوخ طبنشا، وكفر هلال، وتقترب من مركز السنطة التابع لمحافظة الغربية، ومركز قويسنا، واعتماداً على دراستنا السابقة لدائرة بركة السبع [٦] يمكن رسم صورة للكل - مركز بركة السبع - بكافة وحداتها المحلية، والتى من ضمنها الوحدة المحلية لقرية هورين - نستطيع القول «يضم مركز بركة السبع سكانيّا حوالى ٢٠٠ ألف نسمة تقريبًا يتسمون عمومًا بالتجانس، فلا توجد «فجوة» بين «جيل» أو تركيب عمرى وآخر، ويمتد التجانس إلى المكون العقيدى، حيث الأغلبية مسلمة مع وجود حوالى ١٤٠٠ نسمة تقريبًا من المسيحيين يتركزون فى قرية طوخ طبنشا، وشنتنا الحجر ومدينة بركة السبع، ويعتمد السكان فى مركز بركة السبع على التعليم آلية للحراك والصعود الاجتماعيين - فهو فى نظرهم يعد الاستثمار الأمثل لقلة وجود بدائل أخرى فى إطار ضيق فرص الحياة - ولذلك نجد أن نسب التسرب من التعليم بمراحله المختلفة أقل من غيرها فى مناطق أخرى خارج نطاق المحافظة، وتبلغ نسبة المتعلمين حوالى ٧٠٪ (يمثل ٢٥٪ منهم نسبة التعليم العالى، ٦٥٪ نسبة التعليم الفنى المتوسط وفوق المتوسط، ١٠٪ نسبة التعليم المهنى) بالإضافة إلى ٣٠٪ لم يكملوا تعليمهم، كما تعد الزراعة النشاط الاقتصادى الأساسى فى مركز بركة السبع، والتى تشهد ظاهرة تفتت الحيازات الزراعية، وهى ظاهرة ملحوظة فى محافظة المنوفية بصفة عامة، وعن نمط توزيع الملكية الزراعية فى بركة السبع نجد أن (١٢ عائلة تملك ٥٪ من إجمالى المساحة الزراعية)، ١٥٪ من السكان يملكون ٤٠٪، و ٦٠٪ يملكون حوالى ٥٥٪. ويمثل من لا يملكون حوالى ٣٥٪ من السكان ويشتغل معظم السكان بالزراعة - سواء فى أرضهم أو بالإيجار السنوى أو بنظام المشاركة أو المزارعة، أو يشتغلون أجراء وعمال «تراحيل»، ويتمثل الإنتاج الرئيسى فى المحاصيل التقليدية «القطن - الأرز - القمح) أو المحاصيل البستانية كالموالح، إضافة إلى الإنتاج الحيوانى، هذا ولا تلعب الصناعة دوراً كبيراً - حيث إن المصانع الموجودة معظمها يعمل فى صناعة الملابس الجاهزة ولا يوظف المصنع الواحد أكثر من مائة عامل.

وقد أدت محدودية الملكيات الزراعية إلى نتيجتين لهما دلالتهما فى إطار بركة السبع :

الأولى : الهجرة الداخلية حيث ينتقل الفلاحون ذوو الحيازات الصغيرة أو معدمو الملكية إلى البلاد المجاورة للاستئجار من ملاكها ، أو الهجرة إلى المدن الكبيرة أو خارج البلاد نهائيًا وسعيًا وراء الرزق .

الثانية : كرست هذه الهجرة وضعًا متميزًا تاريخيًا للعائلات صاحبة الملكيات الكبيرة - والتى كونت علاقات مصلحية واقتصادية مع شرائح واسعة من فلاحى المركز والسلطة فى آن ، ولذلك نجد احتفاظها المستمر بالمقاعد فى المجالس البرلمانية والمحلية - كما سيتضح فيما بعد» .

هذه الصورة الواقعية «للكل» - مركز بركة السبع - نضع فى إطاره «الجزء» أى الوحدة المحلية لـ «هورين» وهى لا تختلف عنه كثيرًا ، وإن كان لها بعض نقاط التميز .

(٢ - ب) التركيب الديموغرافى للوحدة المحلية هورين ودلالته :

يمكن القول بأن الوحدة المحلية لقرية «هورين» تتمتع بكثافة سكانية عالية فى إطار مركز بركة السبع ففى حين يتوطن - فى الأخير - حوالى (٢٠٠١٤٢ نسمة) فى مساحة تقدر (٤٥٢٩ فدان) ، فإن الكثافة أعلى نسبيا فى قرية هورين - حوالى (١٤٨٥٣ نسمة) على مساحة (٤٥٥ فدان) راجع الجدول رقم (١/ ٢) . والذى يوضح التوزيع الديموغرافى لقرى الوحدة المحلية لـ «هورين» فى إطار مركز بركة السبع [٧] .

ويتضح لنا من استقراء مؤشرات التوزيع الديموغرافى فى هذه الوحدة المحلية التالى :

١ - إن قرية هورين هى مركز الثقل السكانى الحقيقى والفعلى فى الوحدة المحلية ، أما بقية مكونات الوحدة من قرى وعزب وكفور فهى لا تتمتع بثقل حقيقى من الناحية السكانية ؛ إذ أنها «هوامش» و «توابع» لها .

٢ - إن هناك نوعًا من التوازن فى التركيبة السكانية فى الوحدة المحلية :

أ - من حيث التوزيع النوعى بين «ذكور» و «إناث» وهى فى هذا الإطار تأتى فى المعدل العام لمحافظة المنوفية (٣٢ , ٥١٪ ذكور - ٦٨ , ٤٨٪ إناث) ولا تختلف عن المعدل العام تقريبًا فى بقية أنحاء البلاد .

ب - من حيث التوزيع بين الفئات العمرية المختلفة تأتى أيضًا فى السياق العام .

ج - من حيث الكثافة السكانية تأتى أيضًا فى إطار المستوى العام .

كل ذلك إذا ما تمت مقارنة هذا التوزيع بإجمالى بعض محافظات البلاد كما يوضحه الجدول رقم (١/ ٣) - لا نجد فرقًا كبيراً يستحق التوقف عنده بالتحليل[٨].

والخلاصة بصدد التركيبة السكانية للوحدة المحلية لقرية «هورين» - بعد وضعها فى إطار الكل - لا تميزها خصائص محددة عن نفس المعدلات على نطاق المحافظة ككل إلا الارتفاع النسبى فى الكثافة السكانية فى قرية هورين ذاتها.

ولما كانت الحقيقة البشرية - السكانية هى فى واقع الأمر الإطار الذى تتفاعل فيه المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية وتلقى عليه بآثارها، وتترك عليه بصماتها، فإنه يغدو منطقيّا أن نتناول التكوين الاقتصادى - الاجتماعى لهذه الوحدة المحلية.

(ج)- التكوين الاقتصادى- والاجتماعى للوحدة المحلية:

- تعد الزراعة النشاط الإنتاجى الرئيسى الذى يعمل به سكان الوحدة المحلية لقرية «هورين»، وبالطبع تقوم بجوارها أنشطة تجارية خادمة لها، وكذلك أنشطة صناعية مستفيدة منها وخادمة لها فى آن، وبذلك تشكل الزراعة الأساس الاقتصادى الأول للوحدة بما تقوم عليه من أراض زراعية وفنون وعلاقات إنتاجية.

أ- الأرض المنزرعة بين «الملك والإيجار»:

يبلغ زمام المساحة المنزرعة فعلاً فى الوحدة المحلية حوالى ثلاثة آلاف وثلاثمائة فدان وبالتحديد (٣٢٩١ فدان) - بيد أن الامتداد العمرانى العشوائى للمساكن اقتطع من أجودها حوالى (٤٦٠ فدان)- قبل صدور قرار الحاكم العسكرى عام ١٩٩٦ م بمنع البناء عليها وهو ما سنعود إليه فيما بعد، وتلك تمثل مشكلة مثارة باستمرار فى الريف المصرى، وتتزايد حدتها قبيل إجراء أية انتخابات[٩].

وتنقسم المساحة المنزرعة بين القسم الأكبر منها وهى: «الأراضى الملك» ومساحتها حوالى ٢٥١٦ فدان، حيث يحوز مالك الأرض (الرقبة) مكنات حقوق الملكية الثلاث: الاستعمال، والاستغلال، والتصرف - والأراضى الإيجار أو المستأجرة مساحتها ٣١٤ فدان حيث لا يكون للمستأجر سوى حقى الاستعمال أو الاستغلال، دون التصرف، وهى مؤجرة حسب القانون القديم رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦ والذى تم تعديله بتشريع العلاقة بين المالك والمستأجر فى الأراضى الزراعية القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٢ والذى سرى نهائيّا فى أكتوبر ١٩٩٧ م، ولم تحدث اعتراضات حقيقية أو اضطرابات شعبية من الأهالى لإعاقة تطبيقه، وذلك لأسباب منها أن المساحة المستأجرة فى الوحدة المحلية مساحتها الإجمالية ٣١٤ فدان تتوزع كالتالى:

أ ـ فى قرية هورين: توجد مساحة ٢٢٩ فدان يستأجرها ٢٧٥ حائز بالإيجار، وتعود ملكية هذه المساحة لأفراد ـ يبلغ عددهم ٦٠ فرداً على وجه التقريب ـ من عائلات: لاشين، والرخاوى، ونصار، وبده.

ب ـ فى قرية كفر هورين: توجد مساحة ٤٠ فداناً ليست هناك بيانات دقيقة عن عدد مستأجريها ولكنهم فى حدود ٥٥ حائزاً، أما ملكية هذه الأرض فلا توجد بيانات سوى عن أربعة أفراد يمتلكون نصفها، ويتوزع النصف الثانى بين عدد غير محدد من الملاك.

ج ـ فى قرية الحلامشة: توجد مساحة ٤٥ فداناً ليست هناك بيانات دقيقة عن عدد مستأجريها، ولكنهم فى حدود ٧٠ حائزاً، أما ملكية هذه الأرض، فلا توجد بيانات سوى أنها تقع فى ملكية أفراد من عائلتى العطوية وعامر.

و هكذا فإنه لم تحدث مقاومة من قبل الرأى العام فى الوحدة ذات طابع عنيف تتعلق بتطبيق القانون للأسباب التالية:

١ ـ حجم المساحة المستأجرة: من الواضح أنها ليست كبيرة ولا تمثل سوى ١٠٪ من مساحة الأراضى الزراعية بالوحدة؛ وبالتالى فإن تطبيق القانون لم يقد إلى تركيز شديد فى الملكية فى جانب على حساب الجانب الآخر، فما تم هو «إعادة توزيع الملكية» فى حدود ضيقة.

٢ ـ مقارنة بين حجم المستفيدين والمتضررين: إذا كان حجم المتضررين هو حوالى (٣٩٥ فرد) بينما حجم المستفيدين هو حوالى (٦٠ فرداً) من جراء تطبيق هذا القانون ـ وباعتبار الفرد ممثلا لأسرة متوسط عدد أفرادها على الأقل ٤ أفراد ـ فإن حجم المتضررين سيكون حوالى ١٥٠٠ فرد فى مقابل ٢٤٠ أى بنسبة (١ : ٦) تقريبًا، ورغم دلالة هذه الأرقام، فإنها لن تكون بتلك الدرجة من الخطورة خصوصًا إذا ما تم فهمها فى إطار بقية العوامل التالية.

٣ ـ نجاح الأسر فى الوحدة المحلية فى تنويع مصادر الدخل وفى حالات كثيرة يكون الفرد مالكًا ومستأجراً فى الوقت نفسه، وأن المساحة المستأجرة ذاتها فى حالات أخرى لم تكن تكفى للوفاء باحتياجات الأسرة فاضطر أفرادها إلى ولوج أبواب أخرى للرزق، مع مرور الأيام أصبحت هى «الأساسية»، وغدت معها الزراعة القائمة على هذه القطعة المستأجرة من الأرض مجرد مصدر دخل «ثانوى».

٤ ـ إن غالبية هذه الأسر ممن استفادوا من الهجرة ـ سواء فى الداخل للمدن الجديدة الصناعية أو الأراضى المستصلحة ـ أو إلى الخارج فى بلدان الخليج والسعودية والعراق ـ

فى فترة من الفترات - وبالتالى أصبحت تعيش فى حالة «استغناء» حقيقى عن قطعة الأرض المستأجرة.

٥ - إن معظم هذه الأسر نتيجة عملية التحديث التى مرت بها البلاد، ومن أهم ملامحها الاهتمام بالتعليم، قد اعتبرت هذا الأخير طريقها ووسيلتها إلى الصعود والترقى الاجتماعى، وبالفعل أحرزت مكانة اجتماعية واقتصادية مناسبة من خلال التعليم. وبالتالى لم تعد عملية التمسك بقطعة الأرض المستأجرة تمثل بالنسبة لها مسألة «حياة أو موت». الأمر الذى أقوله ينطبق على الاتجاه العام لسكان الوحدة المحلية فى هورين - لا ينفى وجود حالات محدودة أصيبت بأضرار من جراء تطبيق القانون.

ب - نمط الملكية الزراعية: تحليل الحيازات الزراعية:

إذا حللنا الملكية الزراعية فى الوحدة المحلية لاكتشاف أنماطها وهل تتسم بالتركز أم بالتفتت؟ وإلى أى حد أو درجة ؟ وما دلالة ذلك بالنسبة للبناء العائلى فى الوحدة ؟ سوف نعتمد «الحيازة الزراعية» معياراً - وهى تترجم ما يحوزه الفلاح، ويقع تحت يده، ويمارس عليه سلطته الفعلية سواء كانت «أرض ملك» أو «أرض إيجار» أو حتى «وضع يد» - فإننا نجد أن العدد الإجمالى للحيازات الزراعية فى الوحدة هو (٢٥٦٧) بمتوسط (٥ ,٢٦ قيراطًا للحيازة - أى فدانًا وقيراطين لكل حيازة زراعية).

وإذا ما انتقلنا من لغة «المتوسطات الحسابية» المخادعة إلى الرصد الفعلى لمؤشرات نمط الملكية الزراعية، فإننا نجد - بوجه عام - أن الجدول (رقم ١/ ٤) يوضح توزيع أنماط الملكية - وفق الحيازات الزراعية - فى الوحدة المحلية لقرية هورين.

والذى يمكن ملاحظته من قراءة هذا الجدول الإجمالى التالى[١٠]:

١ - يتسم نمط الملكية السائد - كما توضحه الحيازات الزراعية - بالتفتت الشديد، فالحيازات التى تتضمن «أقل من فدان واحد» هى الغالبية العظمى (٢٠٥٧)، فى حين تتقلص - مقارنة بها - الحيازات المتوسطة المساحة.

٢ - الحيازات التى تعدت (٧٠ فدانًا) هى الأربع الأخيرة، وهى مملوكة لعائلات محددة - سوف نتناولها تفصيلا فيما بعد - وهذه العائلات تمثل الوجه المقابل أى «التركيز» فى الملكية - وغالبا ما ترتفع ملكيتها من ١٥٠ - ٢٠٠ فدان.

٣- يصدق هذا التوزيع الإجمالى - بشكل أساسى - على قرية هورين الكبيرة، أما قريتى: كفر هورين، والحلامشة فلا تتعدى مساحة الحيازات بها أربعة أو ستة أفدنة لحائز

واحد فى كلّ منها، ومن ثم يكون بحاجة إلى استقراء أكثر تفصيلا لمكونات الوحدة المحلية، وهو ما يقدمه الجدول (رقم ١/ ٥)[١١]. والمُستفاد منه - بالنسبة لنمط الملكية يتمثل فى أن قوة البناء العائلى وتركزه فى قرية هورين، والتى تعد «الأم» بالنسبة لبقية قرى الوحدة المحلية، وقد أفرز نمط الملكية الزراعية شكلاً من أشكال العلاقة والترابط الاجتماعى داخلها، فإلى جانب الأغلبية وهم من صغار الملاك (أصحاب الحيازات الصغيرة - الأقل من فدان) بالإضافة إلى الإجراء والمعدمين، فإن الرصد الميدانى أوضح أننا إزاء ثلاثة مستويات فى تركيبة الهرم العائلى قمة - ووسط - قاعدة أوضحناها تفصيلاً فى موضع آخر - التى تستند فى مكانتها إلى الملكية الزراعية - ثم أضافت إليها بعد ذلك الأنشطة التجارية والصناعية المرتبطة بها، وأحيانا العمل ببلدان النفط فى الخليج - ويلاحظ أيضًا كما سيأتى تفصيلاً فيما بعد - أن هذه العائلات هى التى «تحتكر» تقريبًا فيما بينها التمثيل السياسى لأبناء الوحدة فى أية انتخابات برلمانية أو محلية، كما أنه برز من بينها من تولوا مناصب سياسية أو لعبوا أدوارًا اجتماعية مؤثرة، وقد لاحظنا - ميدانيّا - فى صدد الترابط والتماسك العائلى والمجتمعى بعض السمات:

الأولى: تتسم علاقات النسب والمصاهرة بالتداخل الشديد بين كافة العائلات، ولا يمكننا الحديث بدقة عن «نمط عام» لهذه العلاقات - ويحتاج الأمر إلى دراسة تفصيلية لقياس درجة «كثافة» الترابط العائلى القائم على علاقات النسب والمصاهرة لاكتشاف ذلك النمط العام ودلالته - كما أسلفنا - توجد عائلات تتوارث تعاطى العملية السياسية، ولا يعنى ذلك أن لها اتجاهًا سياسيّا معينًا، اللهم إلا ذلك الذى يمثل السلطة أو «الحكومة».

الثانية: عمدت العائلات فى القرية إلى إقامة «أبنية»، و«مؤسسات» - إذا جاز التعبير - تجمع أبناءها، وتعبر عن مصالحهم، وتدافع عنهم، وتأخذ هذه «الروابط العائلية» شكلاً رسميّا - وهناك ثلاثة أبنية على درجة من الأهمية منها: «رابطة عائلة لاشين»، «رابطة أبناء كفر هورين» و. «دور المناسبات» - التسمية الأكثر حداثة لـ «دوار العائلة»، وما زالت التسمية الأصلية موجودة فى قرية هورين - حيث الثقل للعائلات - تسمى«دوارا للعائلة». ، أما فى قرية - كفر هورين - فتوجد دور للمناسبات المشتركة بين العائلات كافة - ولا تختص بها عائلة بمفردها - نفس الوضع بالنسبة لقرية الحلامشة.

ونستطيع القول إن «الروابط» سواء تأسست على المعيار العائلى، أم القروى - تقوم على أساس قضاء مصالح أعضائها فى «العاصمة» ولدى «مؤسسات الدولة»، ويوجد أكثرها تأثيراً فى العاصمة، حيث أجهزة الدولة ومؤسساتها وخدماتها. أما «دور المناسبات» فهى

أبنية طبيعية تحتوى المناشط الاجتماعية أفراحًا وأتراحًا، وكل ما يخرج من نطاق «الخاص» ليتصل بـ «العام» بالنسبة لأعضائها ومؤسسيها.

ومن الجدير بالذكر أن التغييرات الاجتماعية والاقتصادية التى شهدتها القرية - ومؤشراتها واضحة - تركت آثارها على «طبيعة العائلة» وبالأدق - أدوارها، وتماسكها، فأصبحت العائلة الواحدة يمكن أن يتعارض داخلها الارتباط بأحزاب أو قوى سياسية متنافسة؛ وبالتالى تتعرض القوة السياسية إلى الانقسام أو التشتت كما سيتضح.

ومن الدلائل على تغير طبيعة العائلة وأدوارها وتراجعها، أن منصب «العمدية» المعبر تقليديًا وتاريخيًا عن ذلك لم يعد موجودًا، فى قرية «هورين» حيث توجد نقطة شرطة.

ولا يقتصر «وجود» و «ملكية» العائلات - على النطاق الجغرافي والإدارى - للوحدة المحلية لهورين، وإنما يمتد خارجها لمناطق أخرى بالبلاد، حيث تمثل المناطق المستصلحة فى مديرية التحرير، والعامرية الجديدة. . . . إلخ امتدادًا له اعتباره خاصة بالنسبة لأفراد كثيرين يعملون بالخارج، ولم نستطع الحصول على بيانات دقيقة ومحددة لتعيين هذه الظاهرة وإبرازها، بالإضافة إلى وجود امتدادات بملكيات زراعية.

وإذا ما انتقلنا من «ملكية السراة» وأنشطتهم الاقتصادية فى الوحدة المحلية لهورين إلى «العوام» من «سواد الناس» نجد أن حوالى ٥٥٪ يعملون فى فلاحة الأرض وما يرتبط بها من أعمال ومهن، يلى ذلك الموظفون فى المؤسسات الحكومية، وتبلغ نسبتهم حوالى ٣٥٪ (ولكن يلاحظ أن هؤلاء أيضًا يعملون بجانب وظائفهم الحكومية فى فلاحة الأرض، وبهذا ترتفع النسبة إلى حوالى ٩٠٪) ويتبقى نسبة الـ ١٠٪ للأعمال الحرة.

هذا ولا تتوافر بيانات دقيقة عن أعداد العاطلين، أى الذين هم فى سن العمل وراغبين فيه وقادرين عليه ولا يتوفر لهم - جزئيًا أو كليًا - ويرجح أن تكون النسبة ٨-١٣٪، وتمثل الخيارات المتاحة أمامهم فى: الفلاحة بدرجة أقل، أو العمل فى المدن الصناعية الجديدة فى تلك المصانع التى يملكها أبناء القرية.

والأعمال الحرة التى أشرنا إليها أنها المرتبة الثانية فى الأنشطة الاقتصادية، والتى تمثل مجالاً لحوالى ١٠٪ من قوة العمل فى الوحدة تتمثل فى أصحاب المحلات الصغيرة، والحرف المختلفة.

مدى وجود «السلطة المركزية» وفعاليتها فى الوحدة المحلية لقرية «هورين»:

يعد من أهم العوامل التى تشكل السياق المجتمعى فى الوحدة المحلية، ويتمثل فى مدى

«حضور» السلطة المركزية فيها، ومدى فعالية مؤسساتها . . إلخ، ويتماس مع ذلك فعالية المجتمع المحلى ذاته بتكوينه الذى أشرنا إليه فيما سبق، بالإضافة إلى نوعية «العلاقة» ومداها بين «الحكومى» و«الأهلى» وتأثيراتها أو مردودها على العملية السياسية.

(أ) وجود السلطة المركزية وفعاليتها فى الوحدة المحلية:

تمثلت أبرز مؤشرات غيابها - فى البناء على أراضى الرقعة الزراعية فى القرية - فحتى عندما صدر «قرار الحاكم العسكرى» بمنع ذلك فإنه تحت ضغوط تدخل بعض الشخصيات تم التحايل عليه، أما المؤشر الأكثر أهمية فهو حضور السلطة الحاكمة عبر تقديم الخدمات الأساسية فى الوحدة المحلية ؟ إذ تبين ميدانيّا أن خدمة المياه والكهرباء، والمساكن والسكان متراجعة إذا ما قورنت بمستوى الخدمة التعليمية فى كافة مراحلها، [١٢] حيث تزداد أعداد المدارس والطاقة الاستيعابية والذى يبدو لنا أن الخدمة التعليمية فى هذه الوحدة المحلية هى أكثر أنواع الخدمات فعالية وتأثيراً فى إعادة صياغة الواقع الاجتماعى بها؛ إذ أنه المصدر الأساسى - كما أسلفنا - للصعود والحراك الاجتماعيين . . . غير أن وجود السلطة فى المجتمع المحلى لا يقتصر على هذه الخدمات الثلاث الأساسية إذ يتبدى حضورها فى خدمات أخرى لا تقل أهمية، وتقوم بها المؤسسات الرسمية للدولة مثل أدوار المؤسسات الحكومية الموجودة بالوحدة ، والصحة والداخلية والشئون الاجتماعية، إضافة لنوادى الشباب . . . . إلخ .

ولعل قيمة دراسة ما تقدمة أجهزة الدولة ومؤسساتها - بالإضافة إلى قياس درجة حضورها وتغلغلها فى حياة المجتمع المحلى بوجه عام - أنها تشكل المصدر الذى تنبع منه مطالب جمهور الناخبين وضغوطهم إزاء المرشحين بصدد تحسين مستوى نوعية حياتهم واستعراضنا له هو بالأساس من هذه الزاوية، وليس مجرد عملية رصد آلى للبيانات الصماء عن الواقع المحلى.

غير أن هناك جانبًا آخر لا يقل أهمية - إن لم يزد - هو المؤسسات غير الرسمية، والتى تعبر عن «حضور المجتمع المدنى» وفعاليته فى تقديم الخدمات المختلفة لأهالى الوحدة المحلية.

(ب) المؤسسات غير الحكومية الموجودة بالوحدة المحلية:

تقوم هذه المؤسسات بأدوار اجتماعية وتنموية بالغة الأهمية لها ويمكن أن تلعب أدواراً

سياسية - ويمكن أن نميز فى هذا الإطار بين «المساجد الجامعة» و«مجمعات الخدمات الأهلية» و «الجمعيات الأهلية»، و منها يمكن إلقاء الضوء عليها - بإيجاز فيما يلى: جمعيات التنمية والرعاية الاجتماعية، وجمعية تحفيظ القرآن الكريم، -«والجمعية الخيرية الإسلامية - كفر هورين» و«جمعية أنصار السنة المحمدية - هورين» و«جمعية النهضة الاجتماعية - هورين» وجمعية الخدمات الإسلامية . .

يمكن إبداء بعض الملاحظات التالية ميدانيًا:

الأول: الحيوية البالغة للمجتمع الأهلى فى الوحدة المحلية فى تقديم الخدمات، والتكافل الاجتماعى والذى يظهر فى الأدوار التى تقوم بها هذه الجمعيات، غير أنه مما يؤثر على قيام هذه الجمعيات، بأدوارها التدخل المستمر من وزارة الشئون الاجتماعية فى طبيعة عمل هذه الجمعيات، والذى يتيحه لها قانون الجمعيات الشهير برقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ م - مما يعرقل قيامها ببعض المشاريع ويرتبط بذلك تدخل جهاز الأمن، والذى ينظر بارتياب للأدوار التى يقوم بها التيار الإسلامى والإخوانى تحديدا فى هذا الصدد، وإن كان هذا الدور لا يظهر غالبًا بشكل مباشر - وإنما من خلال جهة الإدارة ووزارة الشئون الاجتماعية.

الثانى: يختلط فى هذه الأنشطة الدينى بالاجتماعى، ومن الصعوبة بمكان التمييز بينهما - ولعل ذلك راجع إلى طبيعة التكوين الثقافى فى الوحدة - فكافة الأنشطة يُنظر إليها من قبيل أنها من أعمال «الخير» و «البر» و «الإصلاح» وتعتبر الجمعيات تكثيفًا لطبيعة الروابط والعلاقات الأولية فى الوحدة المحلية.

الثالث: لا تقوم هذه الجمعيات بأدوار سياسية مباشرة فى العملية السياسية، ولكنها تظل - دائمًا - «حاملة» لإمكانية القيام بهذه الأدوار، وهى مرشحة - بدرجة أكبر - لمساعدة ودعم أية جهود سياسية تنطلق من «الدين» وترفع شعاراته فى العمل السياسى، ويبدو أنه فى هذه الانتخابات المحلية بالوحدة كان ثمة حرص من جانب القائمين على أمر هذه الكيانات على إبعادها عنه، وهو اتجاه مستقر لدى هؤلاء فى العمل السياسى ربما دعم منه مقاطعة التيار الإسلامى فى الوحدة لانتخابات المحليات.

الرابع: تتضح الأهمية النسبية لهذه الكيانات إذا ما وضعت موضع المقارنة - بالأحزاب السياسية وفعاليتها فى الوحدة المحلية وما تقوم به من أدوار، وهو ما سنفصله فيما يلى:

- المؤسسات غير الحكومية (الأحزاب والقوى السياسية) الموجودة بالوحدة المحلية لقرية هورين:

ـ الوجود الحزبى ـ كتيار شعبى ـ يتمتع بتأييد قوى الرأى العام كما لاحظنا ميدانيًا بالغ الضعف، وباستثناء الوجود المؤسسى والإدارى للحزب الوطنى، ولحزب العمل، لا يتعدى الوجود بضعة أفراد لحزبى الوفد، والتجمع، أما بقية الأحزاب الستة عشر الموجودة «رسميًا» فى «دفتر أحوال» الحياة السياسية المصرية فهى بمثابة سواقط قيد ـ كما يقال ـ لا يعلم أحد عنها شيئًا بالمرة.

وسوف أتناول باختصار ـ ووفقًا للأهمية النسبية ـ تلك الأحزاب والقوى السياسية:

١ ـ الحزب الوطنى الديموقراطى:

يقتصر وجود الحزب الوطنى الديموقراطى فى الوحدة المحلية على وجود «مكتب» له بقرية كفر هورين؛ أما أسلوبه للنفاذ إلى المجتمعات المحلية فيأتى من خلال الارتباط مع «السراة» و «العائلات الثرية» تقليديًا، كما أنه يراعى التوازن العائلى من خلال ضم «الكبار» و «الوجهاء» فيها إلى لجانه، وترشيحها على قوائمه فى الانتخابات. وبالتالى فإن بناءه خصوصًا فى المستويات المحلية المرتبطة بالعائلات أكثر ثباتًا. (١٣)

الأمر الثانى تدل عليه ـ واقع الملاحظة الميدانية ـ أن الحزب الوطنى نتيجة التحامه فى هذه الوحدة المحلية بجهاز الإدارة الرسمى يحظى بوجود لا بأس به يتمثل فى موظفى الجهاز الإدارى ـ وكما أسلفنا ـ فإن هؤلاء يمثلون حوالى ٣٥٪ من الخريطة السكانية للوحدة ـ وأيًا كان سبب الارتباط أو الانتماء لهؤلاء ـ فإنهم يشكلون قاعدة الحزب الوطنى المستفيدة من عضويته بدرجة من الدرجات.

إذن تأتى قاعدة الحزب الوطنى الديموقراطى من مصدرين:

أ ـ شبكة العلاقات التى يقيمها مع «السراة» و «الوجهاء» فى العائلات التقليدية الثرية خاصة عائلات: لاشين ـ والرخاوى ـ وشاهين والبعل ـ كما أوضحنا.

ب ـ موظفى الجهاز الإدارى والمصالح الحكومية بالقرية ـ والذين ينظرون إلى هذا الأمر على أنه «قضاء مصالح» وأكل عيش و«تسهيل الأمور»... إلخ.

غير أنه إزاء العمليات الانتخابية يبرز الدور الأمنى، حيث يديرها الجهاز الأمنى ـ كما سيأتى فيما بعد أحيانًا بالتنسيق مع الحزب، وفى بعض الأحيان متجاوزًا هذا الأمر فى إطار الأدوار التى يضعها لنفسه.

٢ ـ حزب العمل وتحالفه مع الإخوان المسلمين:

ـ يوجد مقر أو شعبة لحزب العمل فى قرية هورين، وهى وحدة نشطة فى العمل الحزبى، ولا تتنافس ـ هذه الشعبة ـ مع الحزب الوطنى على المصدرين الأساسيين اللذين يجد فيهما قاعدة عضويته، وإن كانت لا تعدم أيضًا الارتباط بشخصيات من العائلات الكبيرة ذات الوزن أو التأثير فى الوحدة المحلية. . . بيد أن قاعدتها تأتى تقريبًا من أولئك الذين يشتغلون فى الأعمال الحرة بالإضافة إلى بعض موظفى جهاز الإدارة.

ورغم أن شعبية حزب العمل قد ازدادت بعد تحالفه مع جماعة الإخوان المسلمين، ولذلك فإنهم استطاعوا تشكيل المجلس المحلى لقرية هورين فى إحدى دوراته. . . وربما يرجع ذلك ـ إلى قدم الوجود الشعبى للإخوان المسلمين فى الوحدة واتساعه فى الفترة الأخيرة ـ إلا أنه من الملاحظ أن الجمهور العام فى الوحدة المحلية ظل يميز بين «الإخوان المسلمين» و «أعضاء حزب العمل». ، والجدير بالذكر ـ كما سنرى ـ أن أعضاء حزب العمل هم الذين رشحوا أنفسهم فى الانتخابات المحلية ١٩٩٧م، أما أعضاء الإخوان فقد قاطعوا عملية الترشيح للانتخابات، وإن كانوا ساندوا فى التصويت جزئيًا بعض المرشحين من حزب العمل.

والجدير بالذكر أن الإخوان المسلمين ـ يتنافسون مع الحزب الوطنى على نفس القاعدة الاجتماعية من العائلات، ومن موظفى جهاز الإدارة (خاصة العاملين فى قطاع التعليم والرى» بالإضافة إلى العاملين فى المهن والأنشطة الحرة كالأطباء والمهندسين والمحامين. . . باختصار شديد نستطيع القول إن الوجود الحزبى يستمد قوته وفعاليته من عوامل ومتغيرات أخرى، وليست له فعالية فى حد ذاته.

وبعد هذا الاستعراض التفصيلى للإطار العام الذى أجريت فى ظله الانتخابات المحلية للوحدة المحلية لهورين، والذى رصدنا فيه المناخ العام للعملية الانتخابية والسياق المجتمعى ـ بكافة مكوناته: المادية، والبشرية، والمؤسسية وآثاره وانعكاساته على الحقيقة البشرية للوحدة المحلية ننتقل إلى المستوى الثانى من التحليل.

* * *

المبحث الثانى

العملية الانتخابية فى الوحدة المحلية وعلاقتها بقوى الرأى العام

يمكن لبيان الجوانب الفعلية للعملية الانتخابية فى الوحدة المحلية لقرية هورين أن نناقش أربعة متغيرات أساسية :

الأول : مجتمع المرشحين فى الوحدة المحلية .

الثانى : إدارة العملية الانتخابية .

الثالث : مجتمع الناخبين فى الوحدة المحلية (تحليل نتائج استطلاع رأى عينة من الناخبين) .

الرابع : نتائج العملية الانتخابية ، والملاحظات «الميدانية» بصددها .

(٢ـ١) : المرشحون فى الوحدة المحلية لقرية هورين :

تعد عملية الترشيح من أهم جوانب العملية الانتخابية سواء نظرنا إليها فى بعدها الأول المتعلق بقواعد اختيار المرشحين وأسسها والتى عادة ما يعلن عنها باعتبارها «معايير الاختيار والانتقاء» ، أو فى بعدها الثانى المتعلق بتعيين من تنطبق عليه هذه المعايير وتسميته «مرشحًا» ، وسوف أعود لمناقشة العملية فى بعديها .

بداية تقدم للانتخابات المحلية فى الوحدة المحلية لقرية هورين (٦٤) مرشحًا منهم على مستوى الوحدة المحلية للقرية (٣٧) مرشحًا ، وعلى مستوى المركز (١٦) مرشحًا ، وعلى مستوى المحافظة (١١) مرشحًا ، فى حين أن المقاعد الانتخابية المطلوب شغلها قانونا ـ على المستويات الثلاثة بالترتيب ـ هى (٢٤) ، (١٠) ، (١٠) مقعداً .

وهؤلاء المرشحون لم يُستبعد أو يتنازل منهم أحد ، وإن كانت قد بذلت جهود لإقناع المرشح الحادى عشر لمستوى المحافظة بالتنازل لتتم الانتخابات بالتزكية ، ولم تفلح هذه الجهود . وضم هذا العدد (٤٧) عمالاً وفلاحين ، و(١٧) فئات .

والجدير بالذكر أنه بمقارنة المقاعد الانتخابية المُتاحة (٤٤ مقعداً) على المستويات الثلاثة ، بعدد من تقدموا للترشيح للحصول عليها (٦٤ مرشحًا) يتضح لنا ما أشرنا إليه من قبل من

الانصراف العام عن هذه الانتخابات ـ غير أنه يلاحظ أنه إذا انتقلنا من مستوى المحافظة حيث يصل التنافس على الترشيح لأدناه المقاعد (١٠) والمرشحون (١١) مرشحًا، إلى المركز، حيث يظل التنافس محدودًا المقاعد (١٠) والمرشحون (١٦) مرشحًا؛ لنصل إلى مستوى الوحدة المحلية للقرية فإن التنافس ـ نسبيا ـ يكون شديدًا، المقاعد (٢٤) والمرشحون (٣٧) مرشحًا.

ولكن ما دلالة ضعف إقبال المرشحين فى الوحدة ـ بشكل عام ـ على الترشيح فى هذه الانتخابات المحلية؟:

(٢ـ١/) ضعف الإقبال على الترشيح فى الوحدة المحلية لهورين:

يمكن تفسير هذه الظاهرة بالإحالة إلى ما أشرنا إليه فى المستوى الأول من هذه الدراسة والمتعلق بمناخ العملية الانتخابية ـ خاصة ارتفاع الإحساس العام بعدم أهمية «إجراء» الانتخابات فى إطار ارتفاع نطاق «التزكية» خاصة فى المحافظة ككل، إضافة إلى مقاطعة أحزاب وقوى سياسية فاعلة فى الشارع السياسى للوحدة مثل: حزب الوفد والإخوان المسلمين ـ بالإضافة إلى هذا العامل ذى الطبيعة العامة ـ نسبيا ـ فإننا يمكن أن نأمل دلالة عوامل ثلاثة أخرى هى:

أ ـ الطبيعة العائلية فى الوحدة المحلية:

كما أشرنا سابقًا فإن ثمة تداخل بين السياسى والعائلى فى الوحدة المحلية ـ وبالذات بصدد الترشيح على قوائم الحزب الوطنى، وفى ظل درجة التنافسية المحدودة فإن الترشيح على قوائمه والتكتل وراءها يكون مرجحًا بدرجة أكبر للفوز فى الانتخابات.. ومن هنا نجح الحزب الوطنى فى أن يضع «ممثلين» للعائلات الكبيرة والمتوسطة، بل والصغيرة على القائمة التى يدعمها؛ مما حد من ظاهرة «المستقلين» فى الترشيح، وأسهم فى انخفاض عدد المرشحين نتيجة لذلك.

فقد نجح الحزب الوطنى نتيجة لكبر عدد المقاعد المطلوب شغلها (٤٤ مقعدًا) على المستويات الثلاثة فى الإمساك بـ «التوازنات العائلية» وتمثيلها بصورة مرضية، كما أن بعض العائلات ـ كما سيتضح نجحت «داخليًا» ـ إلى حد كبير ـ وربما نتيجة العامل ذاته فى تسمية مرشحها للانتخابات المحلية فى الوحدة، بالطبع فإن ذلك جرى فى جو من «المساومات السياسية»، القول بالعائلة فى هذا الصدد ـ لا ينفى وجود فاعلية «شلل سياسية» من الذين «يحترفون» العملية الانتخابية المحلية ويجيدونها كـ «خبرة» مروا بها فى كل «التنظيمات السياسية» الورقية ـ التى قامت منذ ١٩٥٢ م ـ وهى شلل سياسية

تخترق التكوين العائلى، وتجيد أساليب «احتكار» العمل السياسى والخدمى المحلى الذى يمثل بالنسبة لها مصدر وجاهة ومنفعة مادية وثراء فى آن معًا.

ب- ابتعاد الجهد الاجتماعى الأهلى عن الانتخابات المحلية:

وربما أشرت لذلك سريعًا فيما سبق، ولكن الذى يبدو أنه رغم اتساع قاعدة العمل والجهد الاجتماعى الأهلى فى هذه الوحدة، واتساع دائرة المستفيدين منه بحيث يمكن - دون مجازفة كبيرة - القول بأنه هو «الحزب الحقيقى» الموجود بقرية هورين . . . وبالتالى فإن اتخاذ القائمين عليه - وربما أيضًا المستفيدين منه - «قرار صامت» بعدم المشاركة فى العملية الانتخابية المحلية - أيًا كانت الأسباب والمبررات ومدى وجاهتها وجديتها - كان من الأسباب القوية التى حرمت هذه الانتخابات من عدد كبير كان من الممكن أن يتقدموا للترشيح، وكان لديهم - فى ظل الظروف العادية - إمكانات الفوز والنجاح هذا العامل يلقى بظلاله على المستقبل. . . ويتعلق بشروط إسهام المجتمع الأهلى الناشئ فى ظل معادلات الواقع المصرى فى التطوير السياسي.

ج- - الانتخابات الفردية: نظام ملائم لم يفرز آثاره فى الانتخابات المحلية:

شكلت العودة إلى نظام الانتخاب الفردى فى الانتخابات المحلية ١٩٩٧م - بعد طول تقلب فى الأنظمة الانتخابية المتباينة عودة إلى الأصل الأصلح لبلادنا - كما قيل - إذ يفسح نظام الانتخابات الفردية الفرصة أمام الجميع، لكى يخوضوها ويتنافسوها.

وكان منتظرًا ظهور أثر هذه العودة «الحميدة» للانتخابات الفردية فى كثرة عدد المرشحين فى الوحدة المحلية، بما يعنيه من استيعاب «ظاهرة المستقلين» والتى أشارت إليها غير دراسة بأنها الظاهرة الأهم فى الحياة السياسية المصرية - وبما يعنيه أيضًا من تشجيع «الوجوه الجديدة» على خوض الانتخابات المحلية؛ وبالتالى تجديد الدماء فى شرايين الحياة السياسية على المستوى المحلى.

ولكن التجربة الانتخابية فى هذه الوحدة المحلية أشارت إلى أن هذا النظام الانتخابى لم يُفرز آثاره كما كان منتظرًا؛ فلم يزد عدد المرشحين كما رأينا، كما أنه لم يستوعب «مستقلون»، بل - وهذا هو الأهم - أنه لم يدفع بـ « دماء» أو «وجوه» جديدة للانتخابات المحلية، إذ لا تتعدى هذه نسبة ١٥٪ من إجمالى المرشحين.

بل إن الانتخابات كانت «فردية» - قانونًا - أى فى إجراءات الترشيح، وفرز الأصوات، وإعلان النتائج. . . إلخ، لكن على مستوى العملية السياسية كانت «انتخابات

بين قائمتين» هما: قائمة للحزب الوطنى، وقائمة غير مكتملة لحزب العمل (بدون الإخوان المسلمين)، وعلى هذا جرت عملية الاختيار الفعلى للمرشحين، والدعاية الانتخابية والتربيطات، وتمويل العملية الانتخابية... إلخ، التساؤل يبدو ملحا لماذا؟!!

ربما أجبت جزئيًا فيما سبق على ذلك، فالمسألة لا تتعلق باستبدال «شكل» نظام انتخابى بآخر إذ النظام - أى نظام هو منطق متكامل وبيئة كلية، وليس مجرد أسلوب، المؤشرات فى الوحدة المحلية أشارت إلى أن ما حدث هو «استبدال» أسلوب انتخابى بآخر - فى ظل معطيات واقع سياسى لم يتغير كثيرًا، ويبدو أن الذاكرة الجمعية استرجعت ما حدث فى انتخابات جرت فى ظل نفس الأسلوب الفردى، وكانت أكثر أهمية هى انتخابات مجلس الشعب ١٩٩٥ م؛ وبالتالى لم يتشجع الكثيرون من المواطنين على التقدم للترشيح حتى لا يلدغوا فى ظل الأسلوب الانتخابى مرة أخرى.

(٢-١/٢) خصائص المرشحين فى الوحدة المحلية لهورين:

- بالطبع فإن المرشحين ينتمون إلى أصول قروية ريفية - بالمعنى الذى أشرنا إليه سلفًا - ومن استقراء قوائمهم - على المستويات الثلاثة: القرية، والمركز، والمحافظة، سواء بالنسبة للحزب الوطنى، أو العمل، ومن ثم فإننا سوف نقتصر فى رصد خصائص المرشحين فى الوحدة المحلية لقرية هورين على التالى:

أ- توزيع المرشحين حسب النوع:

من الواقع الإجمالى لعدد المرشحين (٦٤ مرشحًا) نجد أن من بينهم امرأتين تم ترشيحهما فى هذه الانتخابات على قوائم الحزب الوطنى، ويتضح أن النسبة الإجمالية للمرأة المرشحة فى هذه الدائرة هى (١,٣٪) وهى نفس النسبة تقريبًا - فى الانتخابات البرلمانية على المستوى القومى، وإن كانت ترتفع على مستوى ترشيحات المحافظة؛ لتصل إلى (١٠٪) مرشحة من عشرة مرشحين رجال.

ب- توزيع المرشحين حسب العمر:

اتصف مرشحو الوحدة المحلية - بوجه عام - بتوسط نسبى فى متوسط أعمارهم (٣٨ سنة) مع تباين واضح، ويلاحظ فى هذا الصدد انخفاض متوسط أعمار قائمة حزب العمل (٢٥ - ٣٥ سنة)، وبالحزب الوطنى (٣٥ - ٤٥ سنة).

ويلاحظ فى هذا السياق أن أكبر فئة هى (٣٥ - ٤٥)، وضمت ٣١ مرشحًا، تلتها فئة (٢٥ - ٣٥) وضمت (١١) مرشحًا، تلتها فئة (٤٥ - ٥٥) وضمت ٨ مرشحين. إذا ما

ضمت فئة (٢٥ ـ ٣٥) إلى فئة (٣٥ ـ ٤٥) فإن ذلك يعكس الانخفاض النسبى فى أعمار المرشحين؛ وبالتالى غلبة «التجديد» على المجالس فى هذه الناحية.

ج- - توزيع المرشحين حسب الحالة التعليمية:

تميز مرشحو الوحدة المحلية لقرية هورين (٦٤ مرشحًا) بارتفاع نسبة الحاصلين منهم على مؤهلات متوسطة (٦٥٪) من الإجمالى على مستوى القرية، (٦٣٪) منهم على مستوى المركز، (٦٦٪ على مستوى المحافظة) من أبناء الوحدة، وجاء فى المرتبة التالية الحاصلون على مؤهلات عالية (٢٧٪) مستوى القرية، (٣١٪) مستوى المركز، (٣٤٪) مستوى المحافظة، وفى مقابل هذا انخفض عدد الذين يقرأون ويكتبون فقط إلى (٨٪) على مستوى القرية، (٦٪) على مستوى المركز.

د- توزيع المرشحين حسب الخلفية المهنية:

و يلاحظ أن قائمة المرشحين من ناحية الخلفية المهنية غلب عليهم الموظفون فقد شكلوا على مستوى القرية (٩١٪) وعددهم (٣٤ مرشحًا) ـ وقد سبق أن ذكرنا أن هؤلاء الموظفين يعملون أيضًا بالزراعة إلى جانب الوظيفة الحكومية ـ وعلى مستوى المركز انخفضت النسبة لتصل إلى (٨٨٪)، وعلى مستوى المحافظة تصل النسبة (٧٣٪).

وهكذا يمكن أن نصل إلى استنتاج عام أن الخلفية المهنية لهؤلاء المرشحين- بالإضافة إلى العمل فى الزراعة وامتلاك الأرض ـ يعملون بالإدارات الحكومية كـ «موظفين»، الملفت للانتباه أن النسبة التالية لهؤلاء المرشحين كانت «المحالين على المعاش» بنسبة (١٢٪) على مستوى المركز، و (١٨٪) على مستوى المحافظة، وهؤلاء غالبًا كانوا أيضًا موظفين.

(١/ ٣)- المرشحون والأحزاب فى الوحدة المحلية لهورين:

يتجمع المرشحون فى هذه الانتخابات يتجمع فى قائمتين: الأولى: قائمة الحزب الوطنى، والثانية: قائمة حزب العمل، والذى تحالف معه بعض المستقلين وبعض أعضاء من الحزب الوطنى، بالإضافة إلى مرشح مستقل على مستوى المحافظة (وهو منشق على الحزب الوطنى أيضًا)، وقد أفرزت تلك العملية التالى:

١ ـ طغيان الترشيحات الحزبية:

فقد كاد الترشيح أن يقتصر على قائمتى الحزبين ـ بتكوينهما السابق الإشارة إليه- وغابت ظاهرة المرشحين المستلقين ـ على خلاف كل التوقعات ـ أو كادت، وهذه من مفردات الانتخابات فى هذه الوحدة المحلية. . وقاطع حزب الوفد والإخوان وغاب التجمع.

وحظى الحزب الوطنى بنصيب الأسد؛ إذ قام بالترشيح فى كل المقاعد بنسبة (١٠٪) فى حين لم يرشح العمل سوى (٤٣٪) من المقاعد تقريبًا فى الانتخابات المحلية لهذه الوحدة؛ إذ أن كل المستقلين الذين تحالف معهم حزب العمل ووضعهم على قائمته هم من المنشقين عن «الحزب الوطنى»، أو بالأصح الذين لم يجدوا على قائمته موضعًا أو موطئًا لقدم. وهذه المسألة تثير قضية «الالتزام الحزبى» فى الحياة الحزبية المصرية - ومدى ترسخها، واحترامها سواء من جانب النواب أو من جانب الحزب.

٢ - ظاهرة الانشقاق على الحزب الوطنى:

وهى ظاهرة عامة فى الانتخابات المحلية وغيرها لأسباب تتعلق بعملية الترشيح، والذى يبدو بصدد معايير اختيار هؤلاء المرشحين واقعيًا - بغض النظر عما هو معلن من عبارات عامة تتكرر عند كل انتخابات «الصدق، والأمانة، والنزاهة، والشباب» فإن الحزب الوطنى راعى فى اختياره معايير ثلاثة هى[١٤]:

١ - الولاء للحزب الوطنى والالتزام بقراراته(معيار تنظيمى).

٢ - تمثيل «القرى» من «مكونات» الوحدة المحلية الثلاثة: هورين، وكفر هورين، الحلامشة حسب أوزانهم الحقيقية وأصواتهم الانتخابية (معيار جهوى مناطقى).

٣ - تمثيل جميع العائلات المؤثرة فى الوحدة المحلية من خلال « الوجهاء» و «السراة» فيها (معيار عائلى).

أما بالنسبة لحزب العمل فيبدو أنه رشح ما هو متاح له من الفاعلين من أعضائه.

(١/ ٤)- البرامج الانتخابية للمرشحين فى الوحدة المحلية لهورين:

من الصعب القول بأنه كانت هناك برامج انتخابية للمرشحين فى هذه الانتخابات ينطبق الأمر على قائمة الحزب الوطنى، وعلى قائمة حزب العمل... وإن كان كلاهما قد أحال إلى آخر، فقد أحالت القائمة الخاصة بالحزب الوطنى إلى برنامج الحزب الوطنى ككل، والمنشور الانتخابى الأول، والثانى، والثالث والذى يتضمن أسماء المرشحين على المستويات الثلاثة: القرية، المركز، المحافظة، يكرر نفس المضمون الذى يخاطب «أهلنا.. وناخبينا.. أبناء.. الكرام...»، ويذكر أنهم رشحوا أنفسهم على قائمة وبرنامج الحزب الوطنى.. حزب العطاء والإنجازات على الصعيد الداخلى والخارجى...»، ويذكر «أننا واثقون بأنكم ستخرجون إلى صناديق الانتخابات؛ لتقولوا نعم لمرشحى الحزب الوطنى دعمًا للمسيرة... ومن أجل التنمية والرخاء للأجيال القادمة تحت قيادة ابن مصر وابن

المنوفية الرئيس محمد حسنى مبارك رئيس الحزب الوطنى»[١٥]، وفى إطار ذلك يمكن الإشارة إلى برنامج إحدى المرشحات، والذى قام أساسًا على فكرة العمل التطوعى والجهد الأهلى، وجمع التبرعات.

أما قائمة حزب العمل فقد أحالت هى الأخرى لبرنامج حزب العمل، وأشارت إلى الإنجازات التى قدمها المجلس المحلى فى دورته الماضية (حيث كان يسيطر عليه التحالف الذى يضم العمل والإخوان المسلمين) وأنهم رغم القيود يريدون مواصلة المسيرة، وإن كانت دعايتها محدودة وتتم بشكل شخصى أساسا، والمنشور الوحيد الذى أصدروه يحمل أسماء المرشحين تم تصديره أيضًا بآية قرآنية دون عبارات دعائية ناهيك عن برنامج انتخابى.

الخلاصة أن الانتخابات المحلية فى الوحدة المحلية لقرية هورين خلت تقريبًا من أية برامج انتخابية خدمية يقدمها المرشحون فى الانتخابات، رغم كثرة مشكلات الوحدة كما سيظهر فيما بعد من التحليل، وإن كان يمكن تلمس مضمون هذا البرامج فى «الوعود الانتخابية» التى يبذلها المرشحون للناخبين فى الدعاية الانتخابية - كما سيأتى - عند تحليل مجمل هذه الوعود يمكن استخراج إدراك المرشح لطبيعة المشكلات التى تواجه الوحدة وحدود دوره تجاهها، وما ينبغى أن يقدمه من حلول لمواجهتها.

(٢-٢)- إدارة الحملة الانتخابية فى الوحدة المحلية لقرية هورين:

يقصد بالحملة الانتخابية كافة أشكال الأعمال والأنشطة والأساليب المستخدمة من جانب المرشحين منذ إعلان فتح باب الترشيح وحتى إجراء الانتخابات من أجل التأثير فى الناخبين وكسب أصواتهم، ومن القضايا المهمة فى هذا الصدد ما يتعلق بوسائل الدعاية الانتخابية ومضمونها، وتمويلها، وموقف الأجهزة الحكومية فى هذا الصدد[١٦].

أ- تاريخ بدء الحملة الانتخابية وإدارتها:

يمكن القول بصفة عامة فى المناطق الريفية بأن يوم «إعلان الترشيحات النهائية» فى الكشوف الانتخابية هو المحدد لتاريخ بدء الحملة الانتخابية، حيث تبدأ الاتصالات التى تمهد لها المعرفة الشخصية بين المرشحين والناخبين، وإن كان «الإعداد والتخطيط» للحملة الانتخابية يبدأ قبل ذلك بمدة من الزمن، حيث توجد لجان حزبية دائمة منوط بها التخطيط والإعداد للعمليات الانتخابية، وفى انتخابات الوحدة المحلية لقرية هورين يمكن القول بأن تاريخ بداية الحملة الانتخابية (وبالأساس العملية الدعائية) للقائمتين: الحزب الوطنى، وحزب العمل حيث وزعت فى القرى الثلاث (هورين، وكفر هورين، والحلامشة) أمام

المساجد عقب صلاة الجمعة منشورات تحوى أسماء المرشحين للانتخابات للمستويات الثلاثة، وهو اختيار ذو دلالة.

وقد وضح منذ البداية أن الحزب الوطنى يخطط للعملية بشكل متقن، فقد تم تشكيل «لجنة الإعداد للانتخابات المحلية» - من مجموعة من أعضاء الحزب النشطين - ومهمتها الأساسية متابعة الدعاية الانتخابية ومراقبتها على مستوى المركز - وبالذات فى الوحدة المحلية لقرية هورين حيث إنها «الوحيدة» التى تجرى فيها الانتخابات على المستويات الثلاثة - هذا وتقوم اللجنة بعملية «تقويم للأداء»، وترسلها إلى لجنة المحافظة. وفى المقابل - يبدو أن مقاطعة الإخوان المسلمين للانتخابات - أفقدت حزب العمل حماسه للعملية، فلم يكن واضحًا أن ثمة تخطيطًا ما يجرى للدعاية الانتخابية، وقيل - فيما بعد - إنه جرى منع مرشحى الحزب من عقد أو تنظيم أية ندوة أو مؤتمر للدعاية الانتخابية التى تم قصرها على مرشحى الحزب الوطنى.

ب- أساليب الدعاية الانتخابية:

ويمكن لنا أن نرصد الكثير من أساليب الدعاية الانتخابية، ينبثق بعضها من خصائص البيئة المحلية، ويتميز البعض الآخر بعموميته «شكلاً» وإن كان يحمل «مضمونًا» يتضح فيه سمات المجتمع المحلى... وفى هذا الصدد يبدو مشروعا التساؤل عن الأسباب الكامنة وراء اختفاء اساليب دعائية بعينها من هذه الحملة ودلالات هذا الأمر، والترتيب الذى نتبعه هنا يترجم الأهمية النسبية لكل «وسيلة دعائية».

(ب/ ١): الزيارات العائلية والمقابلات الشخصية:

تقوم على أساس الاتصال الشخصى، وهو الأكثر فعالية خصوصًا إذا ما دعمته قرابة أو عصبية معينة، وقد تم استخدام هذا الأسلوب بشكل أساسى من المرشحين على مستوى المحافظة، حيث يتم عقد جلسة أو أكثر فى مقر الحزب الوطنى، أو عند شخص ذى نفوذ عائلى (عمدة مثلاً) أو عند سياسى (أمين الحزب).

وكان هذا هو الأسلوب الشائع الذى اتبعه القائمون على الدعاية من خلال زيارة القرى «الأم» فى الوحدة المحلية - حيث الكتلة الأساسية للأصوات والعصبية العائلية - أو لقرية مرشح معين موجود فى القائمة؛ لكى تقف القرية كلها مع «ابن بلدها» المرشح.

وفى هذا الإطار تعددت الزيارات والتربيطات فى قرية هورين، وتقريبًا مع معظم عائلاتها الأساسية، و قد اتضح أن من المرشحين من يرى أن هذا النوع من الدعاية يمثل

بالنسبة له أولوية أولى كان (٤٤٪) بعدد (٢٨ مرشحًا)، ومن يمثل له أولوية ثانية بنسبة (٢٣٪) بعدد (١٥ مرشحًا) يتساوى معه بنفس النسبة من قال إنه لا يهتم بهذه الوسيلة الدعائية[١٧].

(ب ـ ٢): أسلوب التربيطات والزيارات للمصالح الحكومية:

يتوجه هذا الأسلوب بالأساس إلى جمهور الموظفين والعاملين فى جهاز الدولة، وهو قسم واسع كما أسلفنا يبلغ حوالى ٣٥٪ من سكان الوحدة المحلية لهورين ـ ويسعى للتربيط معهم لضمان أصواتهم من خلال المرور عليهم فى مقار أعمالهم، وضمان ولاء رؤسائهم فى هيكل الإدارة الرسمى، أو القيادة الفاعلة داخلهم من هيكل الإدارة غير الرسمى.

ويخدم هذا الأسلوب بالأساس المرشحين فى مستوى القرية، والمركز، وقد جاء هذا الأسلوب فى المرتبة الثانية من الاهتمام من جمهور المرشحين، وبلغ عددهم الذين أعطوه أولوية أولى فى هذا الإطار (١٧٪)، وأولوية ثانية (١٦٪)، وأولوية ثالثة (٢٥٪)، وبلغ أيضًا عدد الذين لا يهتمون بهذا الاسلوب حوالى (٢٦٪) من المرشحين.

وتتم العملية بأن يقسم المرشحون فى القائمة أنفسهم لعدة مجموعات، تتوجه كل مجموعة لمصلحة أو هيئة حكومية معينة يراعى فيها أن يكون ثمة «صلة ما» ـ قرابة أو صداقة ـ لمرشح من هذه المجموعة، وشخصية قيادية فى هذه المصلحة أو الهيئة، وكلما تيسر هذا الأمر كان من المتصور ـ بدرجة أكبر ـ أن تكون الزيارة ناجحة فى التربيط الانتخابى، وليست زيارة روتينية... وبالطبع تبذل فى هذه الزيارات (الوعود الانتخابية) للمصلحة ككل، أو لبعض الأشخاص الفاعلين فيها، وقد تمت زيارة معظم المصالح الحكومية فى الوحدة المحلية.

(ب/ ٣): الندوات والمؤتمرات الانتخابية:

عقدت على مستوى الوحدة أربعة لقاءات انتخابية (٣ ندوات، ومؤتمر)، وقد عقدت فى دور المناسبات، ودوار عائلة لاشين، وفى قاعة الإدارة الزراعية، وكان القاسم المشترك هو الدعاية لقائمة الحزب الوطنى.

الجدير بالذكر أن مرشحى حزب العمل لم يتمكنوا من الظهور فى أية ندوات أومؤتمرات انتخابية ـ وربما اعتمدوا على الوسائل الأخرى فى الدعاية الانتخابية ـ واللافت للانتباه كما يتضح رغم أن هذه الوسيلة جاءت فى المرتبة الثالثة من حيث الأهمية بالنسبة للوسائل الدعائية، إلا أنه نجد أن قسمًا كبيراً من المرشحين أعطاها الأولوية الأولى

بنسبة (٦٦٪) هم حوالى (٤٢ مرشحًا) . . . وفى الوقت نفسه لم يهتم بهذه الوسيلة الدعائية نسبة مرتفعة أيضًا حوالى (٣١٪) أى حوالى (٢٠ مرشحًا)، وهم مرشحو حزب العمل والمستقلون [١٨] .

(ب/ ٤): المنشورات الانتخابية:

صدرت ثلاثة منشورات انتخابية بأشكال مختلفة - تتضمن بالأساس أسماء المرشحين سواء بالنسبة لقائمة الحزب الوطنى، أو قائمة حزب العمل، ولكنها لا تتضمن أية برامج انتخابية معينة لأى منهما.

وقد جاءت هذه الوسيلة الدعائية فى المرتبة الأخيرة من بين هذه الوسائل، وبينما حفل بها أعضاء حزب العمل، حيث جعلوها أولوية أولى لهم (٩٠٪)، حيث لم يستخدموا بقية الوسائل الدعائية تقريبًا فإن نسبة من جعلوها أولوية أولى من بين المرشحين ٣٨٪ (٢٤ مرشحًا)، وأولوية ثانية (١٦٪) (١١ مرشحًا)، وأولوية ثالثة (٣٣٪) (٢١ مرشحًا).

وبشكل عام نجد أنه اختفت اللافتات الانتخابية - كوسيلة دعائية ؛ فبعد أن علقت ثلاث لافتات تأييدًا لمرشحى الحزب الوطنى فى هورين فى بداية الحملة الانتخابية ؛ وقد أدى سوء الأحوال الجوية إلى تمزيقهم لم يتم تعليق أية لافتات دعائية انتخابية بعدها، وأيضًا غابت الملصقات الجدارية ؛ نتيجة المعرفة الشخصية بين أهالى الوحدة، كما اتخذت الجولات الانتخابية الصورتين الأولى والثانية اللتين أسلفنا الحديث عنهما فى البداية كما ظهرت «لغة التبرعات» للجمعيات الخيرية كما رأينا.

(٢-٣) تحليل مضمون الدعاية الانتخابية ودلالته:

رغم التعدد والتنوع الواضح - إلى حد ما - فى أساليب الدعاية الانتخابية وأشكالها - لمرشحى الوحدة المحلية لقرية هورين، وحول مضمونها نلمس أربع خصائص أساسية، وهى:

(٣-أ)- الطابع العائلى للدعاية الانتخابية:

يمكن فهم هذه السمة التى طبعت العملية الدعائية للانتخابات فى هذه الوحدة المحلية من خلال المؤشرات التالية:

١ - «العائلية» كمنطق خطاب يُلاحظ أن الخطاب الدعائى فى انتخابات هذه الوحدة المحلية كما ظهر فى الندوات والمؤتمرات، أو فى مجال المنشورات الانتخابية التى تعرف بالمرشحين . . . إلخ كانت من أكثر من العبارات «شيوعًا» و «ترديدًا» فى هذا الصدد «إلى

أهلنا . . . وناخبينا . . . أبناء بركة السبع الكرام . . . » كما فى دعاية الحزب الوطنى، نفس الوضع فى منشور حزب العمل «إلى أهلينا فى هورين، وكفر هورين، والحلامشة» .

ب ـ «العائلية» كمنطق تحرك وممارسة، فكما رأينا ـ سابقًا بصدد وسائل الدعاية الانتخابية ـ أن منطق العائلة كان هو المتحكم فى أكثرها فعالية وهى «الزيارات العائلية والتربيط» وكذلك فإن الزيارات للمصالح الحكومية، الندوات والمؤتمرات جميعها كانت تتمحور حول فكرة رابطة العائلة وعصبيتها، وتتخذ من «دوار العائلة» و «دور مناسباتها» منطلقًا ومقرًا تدار من خلاله كافة فعاليات الحملة الانتخابية تقريبًا .

٣ ـ تجلت العائلية أو حتى الأسرية فى معناها ـ المحدد والمحدود ـ فى الدعاية الانتخابية، إذ شكلت النساء من زوجات وأخوات المرشحين دعمًا واضحًا لأزواجهن، فقد شكلت زوجات مرشحى الوطنى والمستقل كلّ على حدة «لجنة النساء» للدعاية لمرشحى الحزب فى أوساط النساء، ولعبن هذا الدور بفاعلية، نفس الوضع تجده لدى السيدات فى حزب العمل، فقد قمن بتكوين لجنة منهن أيضا ولنفس الهدف، والجدير بالذكر أن مسألة ضعف ترشيح المرأة على القوائم لم تثر اعتراضًا لديهن، فقد رأين فى ترشيح الأزواج والرجال «ما يكفى للقيام بالمطلوب وقضاء المصالح» .

(٣ـ ب)ـ الطابع الحزبى للدعاية الانتخابية :

احتل هذا الطابع المرتبة الثالثة من حيث الوزن النسبى للسمات والخصائص التى اتسمت بها الانتخابات المحلية فى هذه الوحدة، والجدير بالذكر فى هذا الصدد أن هذه السمة أبرزها عاملان : أن الطرف الآخر فى الترشيح هو «حزب العمل»، وأن الثانى هو «المنشقون على الحزب الوطنى» الذين قادوا حملة لتشويه صورته فى هذه الانتخابات، وقد ترادف فى الدعاية «الحزب» و«الحكومة»، وأشير إلى أن «الحكومة والحزب هما الأقدر على قيادة البلد» .

كما أستخدمت «رئاسة» الرئيس مبارك ـ ابن المنوفية ـ بكثافة فى الدعاية الانتخابية للمرشحين .

وعندما يطلق «الحزب» فإنه يُراد به الحزب الوطنى، وقد وصف الحزب بأنه «حزب العطاء والإنجازات» . . . وتم التأكيد على أن الحكومة هى التى تستطيع «تقديم الخدمات» و «حل المشاكل» وأنه «لن تكون هناك أى خدمات أو إنجازات من خارج حكومة الحزب الوطنى» فى إشارة غير مباشرة إلى «محاصرة» المجلس المحلى السابق ـ الذى كان مكونًا من تحالف العمل والإخوان ـ وفى المقابل أكدت دعاية حزب العمل على المعانى المقابلة ـ وقال أحدهم فى إشارة لمرشحى الحزب الوطنى «لن تروا مرشحى الحزب بعد

الانتخابات»، كما ركزت على تجربته فى المجلس المحلى السابق وما قدموه «رغم الصعوبات والعراقيل التى وضعتها حكومة الحزب»، و نجد أن نسبة مرتفعة من المرشحين أعطت لهذا الطابع أولوية أولى (٦٨٪) (٤٣ مرشحًا) فى حين جاءت كأولوية ثانية بنسبة (٩٪) وكأولوية ثالثة بنسبة (١٤٪)، ولعل ذلك يُعد نوعًا من الاتساق بين الانتماء السياسى للمرشح ودعايته الانتخابية[١٩].

(٤ ـ جـ) ـ الطابع المحلى للدعاية الانتخابية:

المثير للدهشة فى هذه الانتخابات ما لمسناه من خلال المتابعة الميدانية للدعاية ورغم أننا بصدد «انتخابات محلية» إلا أن هناك تراجعًا فى الاهتمام بالقضايا المحلية ـ و هكذا فإن عدد الذين أولو القضايا المحلية فى دعايتهم الانتخابية يبلغ (١٩٪) أى حوالى (١٢ مرشحًا) أعطوها أولوية أولى، وأن حوالى (٢٧٪) أى حوالى (١٧ مرشحًا) أعطوها أولوية ثانية، وأن حوالى (١٤٪) أى (٩ مرشحين) أعطوها أولوية ثالثة، وأن حوالى (٢٨٪) أى (١٨ مرشحًا) أعطوها أولوية رابعة[٢٠]، وهى مسألة تحتاج إلى تفسير على أى حال، خصوصًا أن هذه المسائل المحلية وبالذات ذات الطابع الاقتصادى والاجتماعى ومسألة البطالة على وجه التحديد كانت القضية الانتخابية الأولى فى دعاية انتخابات برلمان ١٩٩٥م فى دائرة بركة السبع، كما أثبتت دراستنا السابقة.[٢١]

ربما يعكس ذلك سببًا أعمق، وهو اعتماد المرشحين على عوامل أخرى فى الفوز بالانتخابات والحصول على الأصوات من الناخبين بدرجة أكبر من العملية الدعائية، وأيًا كان الأمر فإن الدعاية الانتخابية للمرشحين أثيرت فيها قضايا متعددة ذات طابع محلى تدور حول نقص الخدمات فى الوحدة.

(٤/ د) ـ الطابع الدينى للدعاية الانتخابية:

تقلص الطابع الدينى للدعاية الانتخابية المحلية ـ عند مقارنتها بانتخابات مجلس الشعب ١٩٩٥، ٢٠٠٠ م فى دائرة بركة السبع ـ إلا أن ذلك لا يعنى اختفاءه نهائيا؛ إذ أنه من المكونات المستمرة فى الثقافة الشعبية لأبناء الوحدة ـ بالإضافة إلى حضوره فى حياتهم من خلال الخدمات الخيرية وأعمال البر المختلفة التى أشرنا إليها.

ما نقصده هو أنه لم يتدخل ـ بشكل مباشر ـ فى صياغة الدعاية الانتخابية من ناحية مضمونها، وإنما كان إطارًا عامًا لها.

ولم يختلف فى ذلك الحزب الوطنى الذى حرص فى دعايته الانتخابية على هذا الأمر

لاجتذاب الجماهير - عن حزب العمل، فالحزب الوطنى يبدأ منشوره الانتخابى بالآية الكريمة ﴿ **واعتصموا بحبل الله ولا تفرقوا...** ﴾ [آل عمران: ١٠٣] وحزب العمل يبدأ أيضًا منشوره الانتخابى بالآية الكريمة ﴿ **وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون** ﴾ [التوبة: ١٠٥] ورغم مقاطعة الإخوان المسلمين للانتخابات - وهو الأمر الذى قد يفسر جزئيًا ما أشرنا إليه سابقا - إلا أن المنشور الصادر عن حزب العمل حرص على أن يؤكد استمرارية التحالف بأن ذيل منشوره بشعارى حزب العمل والإخوان معا «الله أكبر.. ويحيا الشعب - الله أكبر ولله الحمد»، و نلاحظ بالفعل انخفاض أو تقلص الطابع الدينى فى الدعاية الانتخابية، حيث لم يعطه أولوية أولى فى دعايتهم سوى (٨٪) فقط (أى ٥ مرشحين)، وكأولوية ثانية (٩٪) (أى ٦ مرشحين)، وكأولوية ثالثة (٦٪) أى (٤) مرشحين فقط.

ولعل ذلك يجد تفسيره - فيما سبق أن قلنا - بصدد حرص التيار الأوسع الذى يقود العمل الاجتماعى والخدمى فى الوحدة على الابتعاد عن المشاركة فى العملية الانتخابية بالإضافة إلى مقاطعة الإخوان المسلمين.

الأجهزة الحكومية والحملة الانتخابية:

اتصف موقف أجهزة الدولة عمومًا بالانحياز إزاء الحملة الانتخابية بالوحدة المحلية لقرية هورين، سواء كان المقصود بها السلطة المحلية رئيس المركز «مجلس المدينة» أو «أجهزة الأمن».

(أ) المركز (مجلس مدينة بركة السبع) والحملة الانتخابية:

لم يتدخل مركز بركة السبع بأجهزته المحلية بشكل مباشر وكثيف، باستثناء حضور رئيس مجلس المدينة المؤتمر الذى أقامه الحزب الوطنى بالإدارة الزراعية ببركة السبع، والذى عقد للتخطيط لكيفية إدارة العملية الانتخابية قبيل إجرائها - كما سبق الإشارة إليه - ولم نرصد ميدانيًا استخدام أية مركبات أو أجهزة تابعة للوحدة المحلية فى الدعاية لمرشحى الحزب الوطنى.

ويبدو أن رئيس المركز يحمل ودًا مفقودًا «كجهاز تنفيذى» للمجلس المحلى «المنتخب» - إذ يرى أنهم يتكلمون.. ويتكلمون كثيرًا.. ويعرقلون العمل.. وأنه لم يستطع شخصيًا أن ينفذ كثيرًا من الإصلاحات فى المركز مثل: تطوير السوق، ونقل موقف سيارات الأجرة إلا فى فترة وقف عمل المجلس المحلى»[٢٢]، بالطبع فإن هذا ينصرف إلى المجلس المحلى السابق للقرية، والذى كان يسيطر عليه تحالف حزب العمل والإخوان المسلمين.

وبالتوازى مع عدم تدخل مجلس المدينة بشكل مباشر وكثيف كسلطة جهاز رسمى فى العملية الانتخابية، لوحظ - كما أسلفنا - نتيجة ارتفاع نسبة المرشحين من العاملين فى جهاز الإدارة، انتقال الدعاية الانتخابية و «التربيطات» بين العاملين والموظفين لاسيما المرشحين وأقاربهم وأصدقاءهم.

وهكذا سارت دعاية المرشحين «هادئة»، ولم يحدث تدخل أو تجاوز ظاهر سواء من الإدارة، أو من المرشحين حتى يوم الانتخابات، وباستثناء التضييق على مرشحى حزب العمل بصدد ممارسة الدعاية الانتخابية من خلال الندوات والمؤتمرات - أى على مستوى جماعى وجماهيرى - والذى يبدو أن وراءه «الجهات الأمنية» وليس «جهاز الإدارة» وبشكل عام لم يكن هناك مؤشرات واضحة لانحياز جهاز الإدارة المحلية.

(ب) جهاز الأمن والعملية الانتخابية:

لم يتدخل جهاز الأمن بشكل مباشر فى العملية الدعائية - باستثناء ما جرى به العمل - من تأخير منح «الرموز الانتخابية للمرشحين»، وإعطاء مرشحى الحزب الوطنى الرموز الأكثر شعبية وانتشاراً «الجمل - والهلال. إلخ» بكل ما له دلالة فى إطار بيئة ريفية أساساً.

بالإضافة إلى أنه رغم أسبقية مرشحى «حزب العمل والمستقلين» فى تقديم أوراق الترشيح للانتخابات، إلا أن ترتيباتهم فى «كشوف الانتخابات» جاءت بعد مرشحى الحزب الوطنى - وغير متداخلة معهم؛ مما يسهل - فى إطار ارتفاع العدد المطلوب اختياره - على الناخب - أو غيره ممن يقومون بدوره فى غيبته - التأشير فى بطاقات الاختيار، وقد جاء التدخل الحقيقى لجهاز الأمن - كما تم رصده ميدانيا - أثناء يوم الانتخابات وعلى مرحلتين:

الأولى: أثناء عملية التصويت:

- كانت بدايات «التزوير» الفعلى - فى ظل وجود جهاز الأمن فى «لجان النساء»، حيث تم طرد مندوبى حزب العمل والمرشح المستقل منها، وبدأت عملية «تسويد» البطاقات الانتخابية، ويبدو أن الأيادى كانت كثيرة، فقد خرج أحد مندوبى الحزب الوطنى وطلب من أحد الحاضرين أن يحضر له بسرعة خمسة «أقلام كوبيا»، وكانت جاهزة معه بالفعل فى عربة مجاورة.

- حضرت قوات الأمن فى سيارتين حاملتى جنود بالإضافة إلى «مدرعة» وتم طرد جميع المندوبين - من كافة اللجان - كذلك تم منع الناخبين من دخول اللجان الانتخابية فى قرية هورين، وتكثف وجود رجال الأمن داخل مقار الانتخابات وتم تسويد البطاقات، ثم

انتقل الوضع نفسه إلى قريتى «كفر هورين» و «الحلامشة»، وهكذا استمرت الأوضاع حتى إغلاق أبواب اللجان الانتخابية رسميًا الساعة الخامسة والانتقال إلى المرحلة التالية.

ثانيًا: عملية الفرز وإعلان النتائج:

- تم نقل الصناديق الانتخابية إلى لجان الفرز منذ الساعة الخامسة فى حراسة «رجال الشرطة» ولم تحدث تجاوزات أو استبدال للصناديق أثناء عملية النقل؛ إذ يبدو أنه لم تكن ثمة حاجة لهذه العملية.

- وفى أثناء الفرز تم منع مندوبى العمل أو المرشح المستقل من حضوره، وكان الوجود الأمنى كثيفًا حول مقار عملية الفرز.

- تأخرت عملية إعلان النتائج - بدرجة كبيرة وراحت أقوال بأنه لم تتم عملية فرز للصناديق، وجرى إعلان النتائج بدونها.

- واللافت للانتباه أن الوجود الأمنى المكثف لم يكن متناسبًا مع ضعف الإقبال على التصويت فى العملية الانتخابية، والتى يبدو أيضًا أن الحزب الوطنى كان سيفوز بها على أى الأحوال - لعوامل كثيرة ليس هنا مجال تفصيلها - يدفع باتجاه البحث عن تفسير يمكن أن نجده - على الأقل جزئيًا - فى الخبرة السابقة لجهاز الأمن بالنسبة لهذه الوحدة المحلية لقرية هورين؛ إذ فازت فيها - كما أسلفنا - قائمة حزب العمل المتحالف مع الإخوان المسلمين فى الانتخابات المحلية الماضية بما أحدث ردود فعل كبيرة عبرت عن نوع من عدم الرضاء، وهكذا يبدو أن هذا الأمر كان دافعه التخوف من تكرار نفس السيناريو - فى هذه الانتخابات، وهو احتمال ضعيف مبنى على تقدير غير حقيقى للواقع من وجهة نظرنا.

والجدير بالذكر أن عملية الانتخابات تمت فى الوحدة المحلية دون عنف يذكر سواء من جانب الأمن أو من جانب المرشحين وأنصارهم وأتباعهم، رغم وجود العائلات والعصبيات.. وهذه السمة تعد امتدادًا لما حدث فى انتخابات مجلس الشعب فى دائرة بركة السبع ١٩٩٥م، ٢٠٠٠[٢٣].

٣ - مجتمع الناخبين فى الوحدة المحلية (استطلاع رأى عينة من ناخبى الوحدة المحلية):

قمنا باستطلاع رأى لعينة من الناخبين، وذلك خلال الفترة الواقعة ما بين إعلان فتح باب الترشيح للانتخابات (وبالتحديد بعد انتهاء فترة الطعون) وحتى يوم إجراء الانتخابات - وذلك بغرض الكشف عن آراء الناخبين فى الوحدة المحلية لقرية هورين فى الانتخابات وكافة القضايا والمسائل المرتبطة بها.

الإجراءات المنهجية: طبيعة استطلاع الرأى وكيفية تطبيقه، وتصميم الاستمارة، وطريقة التعامل مع البيانات، وخصائص العينة المبحوثة.

(أ) طبيعة استطلاع رأى العينة:

هذا الاستطلاع لرأى عينة من الناخبين فى الوحدة المحلية لقرية هورين جمع بين أسلوب المقابلة والاستبيان، حيث تم تصميم «استمارة» عن موضوع الانتخابات المحلية ١٩٩٧م تضمنت بالإضافة إلى البيانات الأساسية عدداً من الأسئلة المتعلقة بموضوع الانتخابات بأبعاده وجوانبه المختلفة.

(ب) محتويات الاستمارة:

تضمنت الاستمارة بيانات أساسية عن المبحوثين، كان منها ذكر الاسم، وتوجهت نحو عناصر الافتراض الأساسى أن لها تأثيراً - بدرجة من الدرجات - على الاتجاه، والرأى، والسلوك السياسى. هذه العناصر والمتغيرات هى: النوع، العمر، المستوى التعليمى، العمل، محل الإقامة.

أما التساؤلات الواردة بالاستمارة، فقد جمعت بين نمطى الأسئلة المغلقة محددة الاختيارات (٦ أسئلة) - الاسئلة المفتوحة (٦ أسئلة)، وبذلك جمعت بين التحديد الذى يمكن من خلاله معرفة موقف ورأى المبحوث بدقة، وإعطاء فرصة أوسع للمبحوث للتعبير عن آراء ومقترحات مهمة ذات صلة بالقضايا المطروحة أم لا.

(١) من نمط النوع الأول من الأسئلة سؤال المبحوث، لكى يجيب بنعم أو لا عن مشاركته فى الانتخابات المحلية السابقة، ومدى معرفته بأن هناك انتخابات محلية.

(٢) من نمط النوع الثانى من الأسئلة سؤال المبحوث عن أسباب رغبته واستعداده للتصويت فى هذه الانتخابات - وعن صفات المرشحين الذين يفضل إعطاءهم صوته فى هذه الانتخابات، أهم الوظائف التى يجب أن تقوم بها المجالس المحلية، وأهم المشاكل التى تواجه قريته... إلخ.

(ج) - طريقة التعامل مع البيانات وتحليلها:

تم تفريغ البيانات «يدويّا» من واقع الاستمارة، والتمييز بين نوعين من هذه البيانات: البيانات الكمية، والبيانات الكيفية، النوع الأول لا يثير التعامل معه أية مشاكل، فقد تم تفريعه فى مجموعة من «الجداول» التى تحوى الأرقام: «الأعداد»، «النسب» المئوية الموضحة للعلاقة بين كافة المتغيرات. ومن أمثلة البيانات التى تم تحليلها «كميّا»: المشاركة

بالتصويت فى الانتخابات المحلية السابقة، المعرفة بوجود انتخابات محلية الاتجاه نحو المشاركة فى الانتخابات . . . إلخ، وهذه الخطوة لم نتدخل فيها كثيراً إذ هى «رصد» للواقع المحلى كما هو فقط .

أما المعلومات التى تم تحليلها كيفيّا فهى من قبيل : أسباب الرغبة أو عدم الرغبة فى المشاركة بالتصويت فى الانتخابات المحلية - وأهم وظائف المجالس المحلية - وأهم المشاكل التى تواجه القرية . . . إلخ .

وهذه تم رصدها من خلال تتبع «مضمونها»، ومدى تكرار هذا المضمون لدى العينة وجعل ذلك فى أولويات داخل القضية الواحدة - بصرف النظر عن ترتيب القضايا، ومن ثم فهناك (حسب التكرارات) أولوية أولى، أولوية ثانية، أولوية ثالثة، أولوية رابعة . إلخ .

ومن خلال الجمع بين التحليل «الكمى» و «الكيفى» نستطيع أن نفسر - بدرجة من الدرجات - طبيعة العلاقة بين العناصر والمتغيرات الواردة فى الدراسة .

أما القضايا الأساسية التى ركزنا عليها فى تحليل الاستمارة فهى :

١ - قضية التصويت فى الانتخابات :

وتدور حول رصد آراء الراغبين وغير الراغبين والمترددين فى التصويت وأسباب كل موقف من هذه المواقف، والتوقع بالنسبة لمدى نزاهة الانتخابات المحلية .

٢ - قضية تقييم المجالس المحلية والوظائف التى ينبغى أن تقوم بها وتدور حول رصد الرأى بصدد أهمية المجالس المحلية، الوظائف التى يجب أن تقوم بها، أو ما يمكن أن تقوم بها فعليّا هذه المجالس للمجتمع المحلى .

٣ - قضية المشكلات المحلية المهمة .

عن أولويات المشكلات المحلية فى تلك الوحدة والتى يطالبون المرشحين بالإسهام فى حلها .

٤ - صفات «المرشح المفضل» بالنسبة للناخبين :

أهم صفات وسمات المرشح الأفضل بالنسبة للناخب من ناحية، وماذا يتوقع الناخب بعد نجاحه من ناحية أخرى ؟؟

بالإضافة إلى سؤال ورد فى نهاية الاستمارة يهدف إلى التعرف على حجم الوجود الحزبى فى الوحدة - وأى الأحزاب أكثر انتشاراً، وهذا من الأسئلة التى تم تحليلها كميّا - وسوف نستعرض بداية خصائص العينة - ثم ننتقل إلى استعرض لهذه القضايا الأساسية .

(د) خصائص العينة :

تم اختيار عينة الدراسة (١٠٠) فرد ممن لهم حق التصويت، ويحوزون بطاقات انتخابية، وهى عينة عشوائية تم فيها مراعاة أن تكون ممثلة - قدر الإمكان - للخصائص الأساسية للمجتمع الأصلى الذى تم سحبها منه، وهو موضع هذه الدراسة - و أهم سمات هذه العينة التى يمكن إجمالها على النحو التالى[٢٤] :

١ - التوزيع حسب النوع : اشتملت العينة على (٥٠) مفردة من الذكور بنسبة (٥٠٪) من الإجمالى، و (٥٠) مفردة من الإناث بنسبة (٥٠٪) من الإجمالى، وهى نسبة قريبة من الواقع الفعلى لهذه السمة فى المجتمع الأصلى للعينة . .

٢ - التوزيع حسب العمر : توزيع الأفراد بواقع (٢٥) فرداً بنسبة (٢٥٪) من الإجمالى فى الفئة العمرية أقل من (٣٠) سنة بينهم (١١٪ ذكوراً، ١٤٪ إناثًا)، و (٥٠) فرداً بنسبة (٥٠٪) من الإجمالى فى الفئة العمرية (٣٠ - ٤٥ سنة) بينهم (٤٣٪ ذكوراً، ٢٧ ٪ إناثًا، و(٢٠ فرداً بنسبة (٢٠٪) من الإجمالى فى الفئة العمرية (٤٥ - ٦٠ سنة) من بينهم (١٣٪ ذكور، ٧٪ إناثًا)، و (٥) أفراد بنسبة (٥٪) من الإجمالى فى الفئة العمرية (أكثر من ٦٠ سنة) من بينهم (٣٪ ذكوراً، ٢٪ إناثًا) .

٣ - التوزيع حسب الإقامة : تم تصنيف العينة وتوزيعها على القرى الثلاث المكونة للوحدة المحلية، وذلك حسب الوزن النسبى لكل قرية فى المجتمع الأصلى الذى سحبت منه العينة قدر الإمكان فقد توزع الأفراد بواقع (٥٧) فرداً فى قرية هورين بنسبة (٥٧٪) من الإجمالى للعينة منهم (٣٠٪ ذكوراً، ٢٧٪ إناثًا)، وبواقع (٣٠) فرداً فى قرية كفر هورين بنسبة ٣٠٪ منهم (١٥٪ ذكوراً، ١٥٪ إناثًا)، وبواقع (١٣) فرداً فى قرية الحلامشة منهم ٥٪ ذكور، و (٨٪) إناث (والجدير بالذكر أن إحدى المرشحتين عن المرأة وأكثرهما فعالية تنتمى إلى هذه النسبة والقرية) .

٤ - التوزيع حسب الحالة التعليمية : ضمت العينة (٩) أفراد من الأميين بنسبة (٩٪) منهم (١٪ ذكوراً، ٨٪ إناثا)، و (١٨) فرداً من فئة يقرأ ويكتب بنسبة (١٨٪) منهم (٤٪ ذكوراً، ١٤٪ إناثًا)، و (٤٦) فرداً من الحاصلين على مؤهل متوسط بنسبة (٤٦٪) منهم (٢٩٪ ذكوراً، ١٧٪ إناثًا)، و (٢٧) فرداً من الحاصلين على مؤهل عال بنسبة (٢٧٪) منهم (١٦٪ ذكوراً، ١١٪ إناثًا) .

٥ - التوزيع حسب نوع العمل : تضمنت العينة (٥٠) فرداً من الموظفين بنسبة (٥٠٪) من الإجمالى العام للعينة من بينهم (٢٩٪ ذكوراً، ٢١٪ إناثًا)، وفردين من الفلاحين بنسبة

(٢٪) من الذكور، وقد سبق أن أشرنا إلى اختلاط الفئتين فى الواقع العملى للوحدة، و (٢٣) فرداً مهن حرة رجال أعمال - أصحاب مشروعات خاصة صغيرة، أطباء، محامين، مهندسين. . . إلخ)، وذلك بنسبة (٢٣٪) من بينهم (١١٪ ذكوراً، ١٢٪ إناثًا) بالإضافة (٢٥) فرداً من فئة بدون عمل، وتشمل الطلاب، ربات البيوت. . . إلخ بنسبة (٢٥٪) من بينهم (٨٪ ذكور، ١٧٪ إناثًا).

(٣-ب) رأى أفراد العينة بشأن القضايا الانتخابية فى الاستمارة:

(ب-١) رأى أفراد العينة بشأن قضية التصويت فى الانتخابات:

كشف استطلاع رأى عينة الناخبين حول التصويت فى الانتخابات عن عدة نتائج يمكن إثارة الملاحظات التالية بصددها [٢٥]:

(أ) الراغبون فى التصويت:

عبر أقل من نصف العينة عن توجه إيجابى إزاء مسألة التصويت فى الانتخابات، حيث ذكر (٤٢) فرداً بنسبة (٤٢٪) من الإجمالى أنهم سيذهبون إلى صناديق الانتخابات - كان من هؤلاء ٣٢٪ من الذكور، (١٠٪) من النساء.

ومن أسباب الرغبة فى التصويت لصالح مرشحين من «أبناء البلد - الأصلح» جاءت فى المرتبة الأولى من بين هؤلاء (٢٢) فرداً بنسبة (٢٢٪) - وتلاه فى المرتبة الثانية: المشاركة «اللى فى النازل» كما عبر أحد الناخبين، وذلك من (١٤) فرداً بنسبة (١٤٪)، وجاء فى المرتبة الثالثة اختيار المرشح المناسب وذلك من (٤) أفراد وذلك بنسبة (٤٪)، وجاء فى المرتبة الرابعة لاختيار مرشحى الحزب الوطنى (فردين) وذلك بنسبة (٢٪)، كما وردت دوافع متداخلة للتعبير عن الرغبة فى المشاركة من قبيل: «اللى تعرفه أحسن من اللى ما تعرفهوش. . .» «سأنتخب اللى سينجح بى أو من غيرى. . . الحزب طبعا!!»

(ب) غير الراغبين فى التصويت:

ارتفعت نسبة غير الراغبين فى التصويت عن الراغبين فيه ارتفاعًا طفيفًا (وفقا للجدول رقم (٣/ ٢) حيث ذكر (٤٥) فرداً بنسبة (٤٥٪) من الإجمالى أنهم لن يذهبوا إلى صناديق الانتخابات ولن يشاركوا فى التصويت - كان من بين هؤلاء (١٣٪ ذكوراً، ٣٢٪ من الإناث).

وعن أسباب عدم الرغبة فى التصويت ومقاطعة الانتخابات جاء فى المرتبة الأولى: الشعور بعدم جدوى عملية التصويت ذاتها من (١٥ فرداً) بنسبة (١٥٪)، وجاءت فى هذا الصدد عبارات ذات دلالة: «لا جدوى من التصويت؛ لأن مافيش فايدة. . .» «لا فائدة من التصويت» «صوتى مش ها يعدلها».

وجاء فى المرتبة الثانية: عدم الثقة فى نزاهة الانتخابات (١٠ أفراد) بنسبة (١٠٪)، فقد قيل: «إنها لن تكون نزيهة» «حتكون زى اللى قبلها... واللى قبلها...».

وجاء فى المرتبة الثالثة: عدم القناعة بالمرشحين وقدراتهم (٨ أفراد) بنسبة (٨٪) فقد قيل: «ماحدش يستاهل إنى أنتخبه..»، «المرشحون غير ملتزمين بالدين»، «المرشح غير نزيه...».

وجاء فى المرتبة الرابعة: توقع عدم وفاء المرشحين بوعودهم للناخبين كما يحدث دائمًا (٦ أفراد) بنسبة (٦٪) فقد قيل: «ما حدش بيلاقيهم بعد الانتخابات» «هم يعنى عملوا إيه لما نجحوا قبل كده».

أما بقية الأفراد فكانت تعليلاتهم ترجع لأسباب متنوعة مثل: عدم الانتخاب من قبل، أنا لم أنتخب من قبل، أنا باكون مسافرة «هو فيه سياسة ولا انتخابات فى البلد ياعم!!».

ويلاحظ - كما سيتضح فيما بعد - أن عدم الاستعداد للتصويت لهذه الأسباب لم يمنع بعض هؤلاء المعبرين عن هذا الموقف من الإشارة إلى ما يتوقعه من المرشح الفائز بعضوية المجلس المحلى.

(ج) المحايدون:

وهم أولئك الذين لم يتخذوا موقفًا بعد بصدد موضوع التصويت، هل سيقومون بالتصويت أم لا؟ وقد بلغ عدد هؤلاء (١٣ فردًا)، وذلك بنسبة (١٣٪) من العدد الإجمالى الكلى من بينهم (٥) ذكور، (٨) إناث، وينبع هذا التردد من اعتبارات مختلفة - تقترب فى معظمها من موقف عدم الرغبة فى التصويت، فقد أشار (٨) أفراد منهم أى بنسبة (٨٪) إلى أن العملية كلها تضييع وقت، والأفضل أنهم كانوا يعينوهم!!، وأعرب ٥ أفراد منهم أى بنسبة ٥٪ أنهم لن يشاركوا لرغبتهم فى عدم المشاركة... ولكن لو جاء أحد المرشحين وأخذهم لن «يكسروا بخاطره».

هذه الإجابة الأخيرة ذات دلالة على عدم وجود دافع للمشاركة وأن هؤلاء لو وجدوا من يدفع بهم للمشاركة - ولو عن طريق توفير وسائل انتقال لمقر اللجان مثلاً أوحتى يصطحبهم إليها فسوف يصوتون.

العلاقة بين رأى أفراد العينة بشأن مسألة التصويت وبعض المتغيرات:

(أ)- رأى العينة حسب النوع: وجدنا أن النساء (٣٢٪) أقل إقبالاً ورغبة فى عدم التصويت مقارنة بالذكور (١٣٪)؛ الأمر الذى يجعلنا نميل إلى ترجيح معين انطلاقًا من

خصائص المجتمع المحلى فى الوحدة المحلية - فحواه أن معظم إناثه يملن إلى القول بأن العمل العام والسياسى من «اختصاص» الرجل وتؤهله له قدراته.

(ب) - رأى العينة حسب مكان الإقامة:

أظهرت نتائج الدراسة عن وجود ارتباط قوى بين الإقامة فى القرية الأم «هورين» والمشاركة بالتصويت هل تعنى ذلك دلالة معينة بصدد هيمنة قرية هورين على الخدمات وعلى العملية الانتخابية بأكملها - هذا ما أكدته أحدى المرشحّات حين صرحت بهذه المخاوف كما أسلفنا القول(٣٣).

(ج) - رأى العينة حسب العمر:

هل الشباب فى الوحدة المحلية منصرف عن المشاركة فى العملية الانتخابية مقارنة ببقية الفئات العمرية - أم أنه مشارك وفعال ؟

التحليل الإجمالى للعينة يشير - بوضوح - انصراف الشباب عن عملية التصويت (٦٤٪) فى مقابل (٢٨٪) يشاركون بالإضافة إلى (٨٪) لم يقرروا بعد موقفهم من عملية التصويت.

د - رأى العينة حسب المستوى التعليمى:

أظهرت نتائج الدراسة عدم وجود ارتباط ما بين ارتفاع المستوى التعليمى للفرد واستعداد الفرد للمشاركة التصويتية ؛ فلا يوجد ارتباط ما بين ارتفاع مستوى التعليم، واستعداد الفرد للمشاركة التصويتية.

و - رأى العينة حسب العمل:

أوضحت نتائج الدراسة عدم وجود اختلاف بين أفراد العينة إزاء مسألة المشاركة التصويتية طبقًا لـ «نوعية العمل» ومسألة المشاركة أو عدم المشاركة فى التصويت فى هذه الانتخابات المحلية.

(٤ - ٢) - تحليل نتائج انتخابات الوحدة المحلية لقرية هورين ودلالتها:

بلغ عدد الناخبين من الوحدة المحلية لقرية هورين من المقيدين فى الجداول الانتخابية (١٧١٠٠ ناخب) تم تقسيمهم إلى (٢٨ لجنة انتخابية) أرقامها (١١٥ - ١٤١)، كما قسمت بالتساوى بين لجان «الذكور»، «الإناث» ١٤ لجنة لكلّ، غير أن قرية هورين وحدها والتى

بلغ عدد الناخبين فيها (١٤٢٠٠ ناخب) اختصت وحدها بعدد ٢٢ لجنة (نصفها للذكور والآخر للإناث)، تحمل أرقامًا من (١١٥ ـ ١٣٥).

ورغم ما يثيره العدد المقيد فى جداول الانتخابات ـ إذا ما تمت مقارنته بالعدد الإجمالى للسكان فى الوحدة المحلية ـ من دلالات خطيرة أقلها ضرورة «إصلاح الجداول الانتخابية» باعتبارها الأساس الذى تنطلق منه العملية الانتخابية، وبدونه تصبح العملية فاقدة المعنى والدلالة.

وطبقا للأرقام الرسمية المعلنة ـ فإن عدد الذين شاركوا فى عملية التصويت بلغ عددهم (١٢١١٥ ناخب)، وقد بلغ عدد الأصوات الصحيحة (١٢٠٤٠) صوت، وبلغ عدد الأصوات الباطلة (٧٥ صوتًا) أى أن نسبة المشاركة فى العملية الانتخابية قد بلغت حوالى ٧٠,٥٨٪.

والواقع أنه من خلال الملاحظة المباشرة ـ أثناء الدراسة الميدانية ـ فى الساعات الأولى من الصباح وأمام لجان الرجال والسيدات لم تتعد مؤشرات الإقبال على التصويت ١٢ ـ ١٥٪ من الناخبين المقيدة أسماؤهم أمام هذه اللجان.

ويبقى الفارق بين النسبتين «الرسمية المعلنة» والأخرى نتاج الملاحظة المباشرة «والدراسة الميدانية» جديرة بالتأمل فى مداه، وآثاره على درجة «مصدقية» العملية الانتخابية برمتها(٤٧).

فإذا انتقلنا من هذه الملاحظة العامة إلى ملاحظات أكثر تفصيلاً نلاحظ التالى:

١ ـ حصلت قائمة الحزب الوطنى على جميع المقاعد فى المستويات الثلاثة: القرية ـ المركز ـ المحافظة، وذلك بنسبة (١٠٠٪) أى أن هناك إجماعًا سياسيًا على انتخاب أعضاء الحزب الوطنى فى الوحدة المحلية لقرية هورين... وفى الوقت نفسه لم يحصل أى من المرشحين المنافسين سواء من حزب العمل أو المرشح المستقل على أية مقاعد.

٢ ـ إن نسبة الأصوات التى حصل عليها مرشحو الحزب الوطنى فى الانتخابات تكاد تتطابق مع عدد الذين أدلوا بأصواتهم ـ بفارق ضئيل (١٠٠ ـ ١٥٠) صوت، أى أن جميع أصوات الهيئة الناخبة قد ذهبت إلى الحزب الوطنى ـ فى حين لم يُحصل أعلى منافس سوى ١٥٥ صوت فقط (على مستوى القرية)ـ أما على مستوى المركز فقد حصل أعلى مرشح منافس (على ١٣٥ صوت فقط).

٣ـ إن عدد الأصوات التى حصل عليها كل مرشح على حدة من مرشحى الحزب

الوطنى فى القائمة متقارب - بدرجة لافتة للانتباه - باستثناءات بسيطة - لا يتعدى الفارق أحيانًا بين المرشح والآخر (١٠٠ - ١٥٠ صوت فقط).

٤ - تكررت نفس الظاهرة بالنسبة للمرشحين المنافسين، فبدلاً من الخمس انتقلنا إلى الاثنين ومن عشرات الألوف إلى عشرات الأحاد إذا جاز ذلك القول فى عرف الأرقام - فنجد أن الفارق بين الأصوات التى حصل عليها المرشحون المتنافسون ما بين (١٠ - ٢٠ صوتًا فقط).

٥ - كانت حالة المرشح الذى انشق عن الحزب الوطنى - ورشح نفسه مستقلاً على مستوى المحافظة - والذى أشرنا إليه فيما سبق من الدراسة - من الحالات التى تدعو إلى التأمل؛ إذ لم يحصل فى هذه الانتخابات سوى على (٢٥) صوتًا فقط، فى حين تعدى جميع المرشحين فى نفس مستواه (المحافظة) الـ(٤٥) ألف صوت، وهكذا كما قيل لنا - تلقن درسًا لن ينساه! !هذا بعض ما يسمح به النظر السريع فى نتيجة انتخابات المحليات فى الوحدة المحلية لقرية هورين.

فإذا انتقلنا من دلالة «الأرقام»، «النتائج» الجزئية إلى الدلالات «العامة» للانتخابات ككل - بكافة عناصرها ومتغيراتها فى إطار هذه الوحدة المحلية، فإننا نستطيع التوقف أمام بعض هذه الدلالات التالية:

١ - ضعف مشاركة (الناخبين) المحليين فى وعدم إقبالهم على عملية التصويت:

المتابعة الميدانية أوضحت لنا ضعفًا بالغًا فى الإقبال على المشاركة والتصويت فى الانتخابات، فالنسبة المعلنة رسميًا - كما أسلفنا - لا تعبر بدقة عن الواقع الذى أظهرته الدراسة الميدانية؛ إذ لم تتعد هذه - على أحسن الفروض - ١٠ - ١٥٪ من المقيدين فى الجداول الانتخابية - تنخفض النسبة إلى أدنى من ذلك كثيرًا فى لجان السيدات (والتى تشكل نصف الهيئة الناخبة تقريبا)، ورغم أن التحول إلى «نظام الانتخابات الفردية» - كان خطوة إيجابية إلا أنه لم يفرز آثاره الإيجابية تلك فى هذه الانتخابات لعوامل متعددة لا نرى مجالا لتكرارها - بالإضافة إلى اعتبارات عملية تتمثل فى تعقد عملية الاختيار ذاتها إذ المطلوب اختيار (٤٤ عضوًا على المستويات الثلاثة: القرية، والمركز، والمحافظة) وهو عدد هائل وكبير - فى ظل الوقت المحدد للاختيار - ووجود الأمية التى يجسدها وجود الرموز الانتخابية، هل يستطيع الناخب أن يختار بالفعل فى ظل هذه الظروف الموضوعية «اختيارًا حرًا»... هل هناك إمكانية أن يمارس هذا الاختيار ويدلى بصوته.

بالإضافة إلى هذه الاعتبارات «الواقعية» هناك أسباب أخرى تفسر ضعف المشاركة والتصويت فى هذه الانتخابات:

١ ـ عدم الثقة فى جدية ونزاهة الانتخابات، وأن الصوت الانتخابى يذهب لمستحقه فعلا، وذلك بفعل تدخل اعتبارات كثيرة فى هذا الصدد.

٢ ـ الشك فى أن «المرشحين» ذاتهم لم يختاروا على أسس سليمة، وبالتالى فإنهم يعملون لمصالحهم الشخصية، وليس لمصلحة الذين ينتخبونهم.

ويبلغ هذا الشك مداه ـ والذى تزكيه ـ تكوينات ثقافية متوارثة داخل هذه الوحدة المحلية تحديداً، لقد تجلى ذلك للباحث بوضوح وهو يسأل أحد الفلاحين البسطاء عما إذا كان سيذهب ليدلى بصوته لكى ينجح فى الانتخابات من يختاره فعلا بإرادته... إذ قال عبارة موحية بالدهاء السياسى: «انتخابات إيه يا حاج دا النتيجة ظهرت بدرى... من زمان... هو إنت ما عرفتهاش» فقلت له: «هو انت عرفتها يا حاج...» قال: «أيوه... تلاقيها متعلقة فى مكتب الحزب!!» وكان ذلك قبل إجراء الانتخابات بيومين.

لقد كانت هذه الانتخابات ـ كما عبر وزير الإدارة المحلية ـ هى معركة الحزب الوطنى والمنشقين عليه، ولقد نجح الحزب فى تلقينهم دروسًا بالغة فى أصول الممارسة السياسية الديموقراطية، كما أسلفنا فى حالة المرشح المنشق المستقل.

٢ ـ اختفاء التنافس السياسى والحزبى فى انتخابات الوحدة المحلية لقرية هورين:

تُقاس فعالية أية انتخابات محلية أو برلمانية ـ من ضمن ما تُقاس به ـ باعتبارها ساحة حقيقية للتنافس السياسى والإدارى؛ وبالتالى تعد نتائجها ترجمة ـ بدرجة من الدرجات ـ لحجم القوى السياسية وأوزانها الحقيقية فى المجتمع الأهلى، فهل كانت الانتخابات فى هذه الوحدة مجالاً وحقلاً حقيقيًا لاختبار صحة هذه المقولة «فقد فاز حزب العمل ـ الذى يُفترض بتحالفه مع الإخوان يمثل التيار الإسلامى ـ فى آخر انتخابات محلية ١٩٩٢ م بما يقرب من دائرة أى حوالى ٢٠٪ من الدوائر المتنافس عليها، وكان من ضمن هذه الوحدات «الوحدة المحلية لقرية هورين».

فماذا حدث بعد خمس سنوات من هذا التطور الذى يُفترض أن يتم تعميقه مع مرور الوقت ـ كما رأينا اتخذ الإخوان المسلمون فى ظل الأزمة التى تحيط علاقتهم بالنظام، وفى ظل ضغوط مورست واقعيًا قراراً بعدم المشاركة فى الانتخابات ـ وكذا قاطع الوفد (كما أسلفنا فى مناخ الحملة الانتخابية)، فحرمت الساحة السياسية من القوى الفاعلة والموجودة على ساحة الوحدة المحلية (كما أوضحت نتائج الاستبيان).

وحتى عندما شارك عدد قليل من حزب العمل (١٦ مرشحًا) متحالفًا مع بعض

(المستقلين والمنشقين عن الحزب الوطنى) فإنهم بداية لم يمكنوا من العملية الدعائية الجماعية - بعد ذلك فإن دلالة نتائج التصويت واضحة وناطقة بذاتها.

وهكذا فإن هذه الانتخابات المحلية لم تترجم الأوزان الحقيقية للقوى الفاعلة والحية فى الوحدة المحلية، ولم تفصح عن وجودها - بل إنها ألقت على هذا «الوجود الفعلى» أستاراً من عدم الاعتراف والتجاهل.

٣- ارتفاع الوزن النسبى للاعتبارات العائلية والقروية:

كان واضحًا فى معظم خطوات العملية الانتخابية ارتفاع الأوزان النسبية للاعتبارات العائلية والقروية - برز ذلك واضحًا فى الترشيح، وفى العملية الدعائية - كما أسلفنا - إلا أنه لم يبرز بصورة واضحة فى التصويت فى الانتخابات - التى بدا واضحًا أهمية عوامل وأدوار أخرى سوف نأتى على ذكرها فيما بعد.

إلا أن ما اتضح لنا من متابعة العملية الانتخابية ميدانيًا أن الارتباطات العائلية لا تزال تلعب أدواراً بالغة الأهمية فى الترشيح للانتخابات، كما أن الولاءات العائلية والقروية ما تزال عاملاً مهمًا ومحدداً بهذا الصدد، الأمر الذى ينبغى فهمه والتعامل معه وفق مقتضيات الأوضاع والأحوال.

ووفقًا للنتائج المعلنة، وعدد الأصوات المتقاربة - كما أسلفنا - فإننا لا نستطيع أن نتبين بدقة مدى تأثير هذه المتغيرات والاعتبارات على اتجاهات التصويت فى الانتخابات المحلية، بالعكس فإننا نستطيع القول بناءً على هذه النتائج إن المرشحين فى هذه المرحلة - التصويت - ارتكنوا على قوة السلطة فى انجاحهم - مما زكى القول - بأن: «مرشح الحزب ينجح دائمًا فى أية انتخابات يدخلها» كما أنهم لم يبذلوا جهوداً فى وضع تصورات لكيفية تنيمة الوحدة المحلية باستثناءات بسيطة.

٤ - غياب ظاهرة العنف فى انتخابات الوحدة المحلية:

امتداداً لنفس السمة السلمية فى انتخابات مجلس الشعب فى دائرة بركة السبع ١٩٩٥م - والتى لم تشهد مظاهر العنف، فإن انتخابات الوحدة المحلية لقرية هورين ١٩٩٧ م - كانت هى الأخرى سلمية بدرجة كبيرة وتمت فى هدوء، إن الأمر نفسه تكرر فى انتخابات برلمان ٢٠٠٠ م.

ولم تحدث أية احتكاكات سواء بين المرشحين أو بين أتباعهم، ويبدو أن تكثيف التدابير الأمنية قد أوجدت جواً من الهدوء فى إطار الانتخابات - ساهم فى ترسيخها انصراف الناس أصلا عن العملية الانتخابية فى الوحدة:

وهذا يؤيد الافتراض الذى ذهبنا إليه من أن السلوك السياسى بكل ما يصحبه فى هذه الوحدة المحلية لم يشهد تغيراً حقيقيّا عن آخر انتخابات شهدتها المنطقة كما أسلفنا القول.

٥ ـ ارتفاع الوعى الشعبى المحلى بأهمية المجلس المحلى ودوره فى الوحدة المحلية:

عرفت العملية ارتفاعًا فى الوعى الشعبى المحلى بأهمية المجلس المحلى ودوره فى الوحدة المحلية ـ إذ حصل على أعلى نسبة إيجابية فى مواقف العينة ٧٥٪ (من المجموع الكلى للعينة) ـ حيث قالوا بأهمية المجالس المحلية وفائدتها ـ فى مقابل ١٨٪ قالوا بالعكس مع اعتراف ٧٪ بعدم معرفتهم بهذه الأهمية، كما نجحوا فى تحديد أهم الوظائف التى ينبغى أن يقوم بها المجلس المحلى من: خدمة الناس، وحل مشكلات الوحدة المحلية، بالإضافة إلى الأدوار الإشرافية والرقابية على الأجهزة التنفيذية فى الوحدة وأدائها... إلخ، كما أشار بعض أفراد العينة إلى دور المجلس المحلى فى حل مشكلات الشباب، ونشر الوعى الثقافى والفكرى، وإنشاء الجمعيات الخيرية... إلخ.

ولا شك أن هذه النتيجة الإيجابية ـ خاصة فى ظل ارتفاع الوعى أيضًا بقضايا ومشكلات الوحدة المحلية وهو الأمر الذى سأتناوله لاحقًا ـ كان من الممكن أن تجد ترجمتها العملية فى ارتفاع درجة الاهتمام بالمشاركة فى أى أعمال تتعلق بالمجلس المحلى ـ كالانتخابات التى تتعلق بتشكيله وتكوينه وإدارته فى عمله بعد ذلك ـ غير أنه حد من آثار هذه النتيجة الطبيعية عاملان: هما كما ظهر سابقا من رؤية الناخبين للمرشحين من جهة، وعدم ثقتهم فى جدية ونزاهة العملية الانتخابية من جهة أخرى، وعلى أية حال فإن ارتفاع الوعى الشعبى فى الوحدة المحلية بأهمية المجلس المحلى والأدوار الملقاة على عاتقه والوظائف التى ينبغى أن يقوم بها يلقى على كاهل القائمين على أمر الإدارة المحلية، والمجالس المحلية أعباء تتعلق بضرورة الاحتفاظ بهذه الصورة، وتدعيمها وتحويلها إلى واقع عملى من خلال السياسات المحلية المستندة إلى مشاكل الواقع وقضاياه..

٦ ـ ارتفاع الوعى بالمشكلات والقضايا المحلية فى الوحدة المحلية:

أظهرت الدراسة ـ وهذه من أهم نتائجها أيضًا ـ ارتفاع الوعى بالمشكلات الحقيقية التى تعانى منها الوحدة المحلية لقرية هورين، والتى تتصل مباشرة بحياة المجتمع المحلى ـ وقد ظهر هذا الوعى لدى ٧٠٪ من عينة الدراسة.

وقد نجح هؤلاء فى تحديد قائمة بأهم المشكلات المحلية التى تعانى منها الوحدة المحلية وبعضها بالغ الخصوصية ولصيق بطبيعة الوحدة، وبعضها الآخر ذو طابع عام، ومن هذه المشكلات التى يتم تحديدها عن ارتفاع الوعى الحقيقى (باعتبار خصوصيتها). مثل:

أ ـ مشكلة ارتفاع منسوب المياه الجوفية الرشح فى قرى الوحدة المحلية .

ب ـ مشكلة عدم وجود الصرف الصحى بالوحدة المحلية .

ج ـ مشكلة تلوث مياه الترع والمصارف .

كما أن هناك بعض المشكلات ذات الطابع العام التى ذكرها أفراد العينة، ومن هذه المشاكل :

أ ـ مشكلة ارتفاع أسعار السلع والخدمات، وعدم توافرها فى بعض الأحيان .

ب ـ المشكلات ذات الطابع التعليمى (كالدروس الخصوصية) والثقافى والفكرى (انتشار الڤيديو وعرض الأفلام المسفة فى المقاهى) .

ج ـ مشكلة الأمية التعليمية والدينية .

وهكذا فإن ارتفاع الوعى السياسى لدى سكان هذه الوحدة المحلية ـ من خلال إدراكهم للقضايا والمشكلات المتعلقة بمصالحهم الأساسية ـ بالإضافة إلى ما أشرنا إليه فى النقطة السابقة ـ من ارتفاع درجة القناعة والوعى بأهمية المجالس المحلية وفائدتها يدفعنا إلى بحث العاملين اللذين عطلا انتقال هذا الوعى من حيز «الوعى النظري» إلى واقع «الممارسة العملية»، وأبسط مؤشرات هذا الانتقال هو المشاركة فى عملية التصويت، وهو ما شاهدنا عكسه فى النتيجة الأولى والثانية كما أسلفنا القول ـ هذان العاملان سأتناولهما فى النقطتين التاليتين :

٧ ـ «الصورة السلبية» للمرشحين فى إدراك الناخبين، والتوقعات المُحبطة إزاء أدوارهم، وما يمكن أن يقوموا به عمليًا :

كانت هذه أيضًا من أهم نتائج الدراسة البالغة الأهمية، ففى تحديد الناخبين لصورة المرشح الأفضل أو المفضل بالنسبة لهم حددوا مجموعة من السمات والخصائص بطريقة يستخلص منها ـ بمفهوم المخالفة ـ الصورة التى يرسمونها للمرشحين فى هذه الانتخابات المحلية .

ـ قد حددوا النزاهة (٤٥٪) من إجمالى العينة ـ ومنطق المخالفة ـ يقتضى أولئك الذين يتخذون مواقعهم وسيلة للمغانم الشخصية، وأداة للتربح وإهدار قيمة المال العام .

ـ خدمة أهالى القرية ـ وذلك بنسبة (٣٥٪) من إجمالى العينة ومنطق المخالفة يقتضى ـ خدمة الشخص لذاته ومصالحه هو، أو مصالح أقاربه فقط وشلته .

وحددوا الصفات الخلقية والدينية ـ ومفهوم المخالفة واضح، وحددوا أن يكون ذا رؤية

محددة للإصلاح. ومفهوم المخالفة يقتضى - ألا يكون الشخص ممن يتخذون العملية احترافًا وفق ما تمليه عليه الأوضاع.

والواضح أن تجميع مؤشرات منطق المخالفة يعطى صورة بالغة القتامة عن صورة المرشحين لدى الناخبين ظهرت، كما أوضحت الدراسة فى مستوى «توقعات الأدوار» التى يمكن أن يقوم بها هؤلاء المرشحون بعد نجاحهم فى الانتخابات، والتى كانت سلبية لدى ٨٥٪ من إجمالى عينة الدراسة وإيجابية لدى (١٥٪) فقط، وقد أجملنا هذه التوقعات فى ثلاثة أنواع:

(أ) توقع سلبى لأدوار روتينية يمكن أن يقوم بها عضو المجلس الناجح فى الانتخابات.

(ب) توقع سلبى لأدوار مظهرية - وليست حقيقية - يمكن أن يقوم بها عضو المجلس الناجح فى الانتخابات.

(ج) توقع سلبى بعدم القيام بأية أدوار - على الإطلاق - لاروتينية ولا مظهرية.

وهكذا نصل إلى أحد الأسباب الجوهرية لانصراف الناس عن عملية التصويت والمشاركة لعدم الثقة فى المرشحين، ولقد كان من بين المرشحين من يرى لاعتبارات مختلفة مشروعية وضرورة تدخل الإدارة لإنجاح مرشحى الحزب الوطنى وكأن الأمر قد أصبح إرثًا أو حقلاً مكتسبًا بالتقادم.

مما يوجب الحديث بصراحة ووضوح عن ضرورة إعادة النظر فى معايير اختيار المرشحين للعملية الانتخابية - ووضع معايير علمية تتعلق بالصالح العام - بعيدًا عن الخضوع لمنطق التوازنات المحلية، والعصبيات، والحزبية الضيقة؛ لكى نجتذب الجماهير التى أعطت ظهرها للعملية الانتخابية - ولذلك يجب «وضع معايير سليمة وملائمة لعملية اختيار المرشحين الذين يحظون بثقة الرأى العام فى الوحدات المحلية وتأييده».

٨ - «الصورة السلبية» لنزاهة العملية الانتخابية والتدخلات المختلفة فيها فى كل مراحلها:

يكمل «الصورة السابقة» ويدعم منها «الصورة السلبية» الأخرى لمدى نزاهة العملية الانتخابية - وتلك أيضًا من النتائج البالغة الأهمية التى توصلنا إليها الدراسة؛ إذ توقع ٥٩٪ من الحجم الكلى للعينة أنه سيتم «تزوير» الانتخابات كما تردد ١٧٪ من الحجم الكلى للعينة وأجابوا بأنهم «لا يعرفون ما إذا كانت الانتخابات ستكون نزيهة أم لا ؟؟ (وفى المقابل أجاب (٢٤٪) من إجمالى العينة أنه لن يتم تزوير هذه الانتخابات، وقد بنى أولئك وجهة نظرهم على ثلاثة أسباب وردت فى أقوالهم:

١ ـ خبرتهم السابقة عن جهاز الإدارة والأمن ـ فى تدخله الواسع النطاق فى الانتخابات . .

٢ ـ إن هناك «انصرافًا عامًا» من الناس عن المشاركة فى هذه الانتخابات مما يجعل مسألة التدخل فيها أمرا لا تحوطه صعوبات كثيرة .

٣ ـ حرص الحكومة على عدم إحاطة الانتخابات فى معظم مراحلها بضمانات حقيقية ـ تضمن عدم التدخل فيها رغم مطالبة الجميع بها .

و من خلال المتابعة الميدانية تم رصد واقع «التدخل» من جانب ـ جهاز الإدارة ـ بشكل محدود ـ ومن جانب جهاز الأمن بشكل واسع سواء فى مرحلة ما قبل يوم إجراء الانتخابات (حيث كان التدخل محدودًا بشكل عام، وتمثل فقط فى الضغط على المرشح المستقل ـ وكذا مرشحى حزب العمل؛ لكى يتنازلوا عن الترشيح وتأخير إعلان كشوف المرشحين توزيع الرموز الانتخابية التقليدية لمرشحى الحزب رغم تأخرهم فى تقديم أوراق الترشيح ـ صياغة شكل أوراق الترشيح بشكل جعلها أقرب إلى الانتخابات بالقائمة الأمر الذى يسهل عمليات تسويد البطاقات) .

أما ما حدث يوم الانتخابات ذاته فكما يُقال ـ حدث عنه ولا حرج ـ فإنه يعنى باختصار إلغاء حقيقيّا لعملية التصويت سواء فى مرحلة : الإدلاء بالصوت ـ أو فى مرحلة فرز الأصوات .

ومجرد تأمل فى الدلالات ـ التى ذكرناها ـ بصدد التعليق على «الأرقام» المعلنة كنتائج لهذه الانتخابات ـ أو حتى بدونها ـ كفيل بالإقناع بأن «درجة» هذا التدخل و «شدته» جعلت من العملية كلها نوعًا من «العبثية السياسية» .

وإذا كنا ندرك أنه ومنذ ١٩٥٤ وحتى الآن ـ بدرجات متفاوتة ـ فإن جهاز الإدارة ـ وبالذات الفرع الأمنى منه ـ هو الذى يدير العملية الانتخابية فى البلاد ويحل محل الأحزاب والقوى السياسية، والرأى العام فى هذا الأمر؛ فإنه لن يكون طموحًا ويطالب بإلغاء هذا الدور ـ الذى ربما يرى القائمين به أن له مبرراته وأسبابه وحيثياته ـ ولكنه يدعو إلى إدارته إدارة رشيدة تأخذ فى الاعتبار التطور والنضج فى الوعى الشعبى المحلى، ناهيك عن التطورات المتلاحقة فى المنطقة من حولنا أو فى غيرها بصدد حرية الانتخابات، وهذه هى توصية الدراسة الثانية للقائمين فعليًا بإدارة العملية الانتخابية فى البلاد ـ وبالذات على المستوى المحلى الوثيق الصلة بمصالح الناس ومشاكلهم، والذى يُناط به أى إصلاح أو تنمية دائمة وحقيقية ـ أن يديروا العملية بقدر عال من الرشادة السياسية، والإدراك الواضح لمصالح الوطن العليا على المدى الطويل .

لعل ذلك يغنى من ترديد ما درجت عليه الكثير من الدراسات فى هذا الصدد من الإيحاء والتوصية ببعض الإجراءات - وهى جيدة، ولكنها تظل محدودة التأثير واقعيًا دون وجود إرادة سياسية خاصة بالنقطة التى أشرت إليها حالاً - ومن هذه الإجراءات:

١ - ضرورة حياد الشرطة والأمن وجهاز الإدارة.

٢ - ضرورة الإشراف القضائى الحقيقى والكامل على كافة مراحل العملية الانتخابية.

٣ - ضرورة إعادة النظر فى الجداول الانتخابية الحالية، وهى من وجهة نظرنا غير صالحة على الإطلاق - ويجب إلغاؤها وإعادة القيد من واقع السجلات المدنية، والاستفادة فى هذا الصدد من الإمكانات التى يتيحها «الرقم القومى الموحد».

٤ - إحاطة عملية التصويت ذاتها بمجموعة من الإجراءات الكفيلة بحمايتها وصيانتها.

٥ - تعديل إجراءات العملية الانتخابية المحلية، فمثلا: إما بتخفيض عدد المرشحين، أو إجراء الانتخابات على عدة مرات.

الإجراءات كثيرة ويمكن إذا ما توفرت الإرادة السياسية الحقيقية للقائم على العملية ذاته - أن يحيطها بضمانات أقوى من ذلك. إن المطلوب هو تحقيق غاية ونتيجة، ولتكن بأى جهد وعناية، أو أية وسائل أو إجراءات، بشرط أن توجد القناعة الحقيقية بالتعددية السياسية والحزبية التى تتطلب فى أولى شروطها التخلى عن عقلية الإجماع فى العمل السياسى.

إن الانتخابات المحلية إذا أجريت بطريقة سليمة، فاعتقادنا أنها ستكون الخطوة السابقة الممهدة لانتخابات برلمانية أكثر سلامة ونضجًا، والواقع أن نتائج الانتخابات المحلية «المعلنة» دعمت الصورة التى أشرنا إليها فى بداية الدراسة عن المحافظة التى تؤيد الحزب الوطنى دائمًا - بالإجماع أو بما يقاربه - كما أنها بهذه النتيجة «الكاسحة» فى الوحدة المحلية لقرية هورين لم تتح الفرصة أمامنا لاختبار مدى صحة الافتراض خاصة تلك المتعلقة بجانب التصويت والنتائج - فى العملية الانتخابية - وإن كانت قد أتاحت - على نحو ما ذكرت فى مواضعه - اختبار فروض تتعلق بمتغيرات كثيرة على درجة من الأهمية بالنسبة لنا، ينقلنى مناقشة هذا الأمر إلى النتيجة الأخيرة وهى ذات طبيعة منهجية.

٩ - حدود قدرة «الاستبيان» على اكتشاف آراء الأفراد فى الريف المصرى بصدد قضية الانتخابات:

لن نكرر ما هو معلوم فى أدبيات مناهج البحث بصدد حدود قدرة الاستبيان على اكتشاف الآراء الحقيقية للأفراد - خاصة فى الريف - وبالذات بصدد مسائل تتعلق

بالنواحى السياسية كالانتخابات مثلاً، ولكننى أسعى لسبر أغوار «حالة» بعض مفردات العينة فى مواقفها من الاستمارة، ومدى تجاوبها مع ما ورد فيها - وذلك بشكل أساسى، لكن بداية يمكن القول إن صدقية الاستبيان - كأداة بحثية - تأتى من قدرة الاستمارة على الاستيعاب والتعبير عن كافة المتغيرات بموضوع محدد فى واقع معين ونقلها للقارئ المطلوب استجابته بدرجة انقرائية عالية.

وفى هذا الصدد واجهتنا مشاكل من قبيل: عدم مراعاة الاستمارة للمستويات التعليمية والثقافية المختلفة، وكثرة قضاياها، وغموض بعضها بدرجة جعلت الحيرة تبدو على وجوه بعض المبحوثين، ورفع ذلك من أعداد الاستمارات التى تمت كتابتها بأسلوب المقابلة؛ كما أن هناك بعض الأسئلة التى رآها بعض المبحوثين حساسة أن يكتبوها بأيديهم وطلبوا أن تكون «كلمة شرف» بين الباحث الذى اضطر للقسم بأغلظ الأيمان أنه لا يتبع أية جهة غير علمية بحثية.

كما أن السؤال المتعلق بالأحزاب القائمة كان يواجه من قبل بعض المبحوثين بالسؤال وماذا عن القوى السياسية الممنوعة قانونًا من أن يكون لها أحزاب (كالإخوان المسلمين مثلاً)، وعند تحليل الاستمارة وجد نتائج أو صدى لهذا السؤال مما يوضح قصوره عن تغطية متغيرات الواقع السياسى.

ورغم أن عدد مفردات العينة (مائة مفردة) يعد ملائمًا إلا أن الذين عُرضت عليهم الاستمارة ورفضوا - حتى بعد القراءة - الإجابة عليها أضعاف هذا الرقم بكثير، مما يومئ بأن المسألة أعمق من أن تكون انصرافًا عن المشاركة فقط فى العملية الانتخابية أو عملية التصويت فيها؛ إذ أنها تشير إلى مشاكل معينة كامنة فى طبيعة العلاقة أو الرابطة السياسية بين السلطة الحاكمة (أو كل من ينظر إليه على أنه يمثلها ولو لم يكن كذلك والمجتمع الأهلى المحكوم) صحيح أن هذه المشاكل تمتد لأحقاب زمنية متباعدة وموغلة فى القدم، ولكن الأكثر صحة أنه يضاف عليها باستمرار طبقات فوق طبقات تجعل الإنسان المصرى الفصيح الذى اشتهر بشكاواه المستمرة.. يسكت - ربما خوفًا أو يأسًا وقنوطًا - عن ترداد هذه الشكاوى، وتلك معضلة أمام الذين يريدون معرفة رأيه العام أو التنبؤ بسلوكه المستقبلى ماذا يفعلون: هل ينتظرون حتى يهب، أو ينتفض، أو ينفجر... أم يبحثون عن مسالك ومسارب أخرى يعبر فيها عن رأيه ويفرغ فيها طاقات شكواه وغضبه واعتراضاته مما اشتهر بإطلاق مفاهيم المقاومة السلمية «والمدنية أو المقاومة بالحيلة»، وتلك معضلة منهجية أخرى.

هوامش ومراجع الفصل الثامن

١ ـ جريدة الأهرام المصرية ٧/ ٤/ ١٩٩٧م، ص١٣ .

٢ ـ جريدة المنوفية ـ ملحق خاص للجريدة عنوانه : «الفائزون بالتزكية» العدد (١٧١)، أبريل ١٩٩٧م، ص١.

٣ ـ من واقع دليل الملاحظة الميدانية قبل إجراء الانتخابات بيوم واحد فى مقابلة للباحث مع مجموعة من أهالى قرية هورين .

٤ ـ جريدة الأهرام المصرية، ٧/ ٤/ ١٩٩٧ ، ص٣.

٥ ـ جريدة الأهرام، اليوم معركة المنشقين . . د. محمود شريف ـ وزير الإدارة المحلية : نصف المرشحين المستقلين «حزب وطنى ولم يأتوا على قوائمه!!»، ٧/ ٤/ ١٩٩٧م، ص٣.

٦ ـ قام الباحث بدراسة ميدانية عن انتخابات مجلس الشعب ١٩٩٥م فى أربع دوائر انتخابية ـ كان من بينها الدائرة الثالثة فى محافظة المنوفية ـ دائرة بركة السبع راجع :

حامد عبدالماجد، دور السلطة السياسية فى تشكيل الرأى العام : دراسة للحالة المصرية (رسالة دكتوراه غير منشورة : كلية الاقتصاد، جامعة القاهرة، ١٩٩٦م، ص ٢٥٧ـ٢٥٨.

٧ ـ الجدول رقم (١/ ٢) التوزيع الديموغرافى لقرى الوحدة المحلية لهورين فى إطار مركز بركة السبع (إحصاء ١٩٩٦م) هذه الدراسة .

٨ ـ راجع الجدول رقم (١/ ٣) التوزيع الديموغرافى الإجمالى لسكان بعض محافظات البلاد ـ فى هذه الدراسة .

٩ ـ عادة ما تنشط حركة البناء فى الريف المصرى على «الأرض الزراعية» وعلى «الأراضى المملوكة للدولة وهيئاتها المختلفة» ـ وذلك قبيل «مواسم» إجراء الانتخابات، ويعلم الفلاحون أن الحكومة ستكون بمنأى عن أغضابهم فى هذه الظروف . . . وعادة ما ترفع «المخالفات»، ويتم التغاضى عن ذلك من قبل الأجهزة التابعة لها ـ وبتعبير الأهالى فإن الحكومة فى هذه الدراسة لديها استعداد للطناش و «الغطرشة» على مثل هذه التصرفات . . . وبعد أن تنقضى مواسم الانتخابات نكون أمام مثل هذه التصرفات . . وبعد أن تنقضى مواسم الانتخابات نكون أمام «واقع فعلى مكتسب» فيبقى الحال على ما هو عليه . وعلى المتضرر رفع الأمر إلى القضاء، وهذه فى نظر الباحث أحد الأساليب المصرية فى «المقاومة بالحيلة» انظر فى تأصيل الموضوع نظريًا وميدانيًا :

چيمس سكوت، المقاومة بالحيلة ـ كيف يهمس المحكوم من وراء ظهر الحاكم (ترجمة : إبراهيم العريس وميخائيل خورى)، بيروت : دار الساقى ط١، ١٩٩٥م، ص٩ ـ ٣١.

١٠ ـ راجع الجدول رقم (١/ ٤) توزيع أنماط الملكية ـ وفق الحيازات الزراعية فى الوحدة المحلية لقرية هورين .

١١ ـ راجع الجدول رقم (١/ ٥) التوزيع التفصيلى لأنماط الملكية وفئاتها ـ وفق الحيازات الزراعية ـ فى الوحدة المحلية لقرية هورين .

١٣ ـ راجع الجدول رقم (١/ ٦) أوضاع الخدمات الأساسية بالوحدة المحلية لقرية هورين.

١٤ ـ راجع الجدول رقم (١/ ٧) أوضاع المستوى التعليمى بالوحدة المحلية لقرية هورين.

١٥ ـ جريدة المنوفية، العدد (١٧٢)، مايو ١٩٩٧م، ص ٣.

١٦ ـ راجع حول ذلك:

ـ حامد عبدالماجد، مرجع سابق، ص ٢٥٧ـ٢٥٨ ، وكذلك:

ـ Austin Ranney, The Governing of Men (Hinsdale IIIionis: The Dryden Press 4th ed, 1975) pp. 152 - 6.

١٧ ـ راجع المقارنة حول أهمية الترشيح ومعاييره:

ـ د. سعاد الشرقاوى، نظام الانتخابات فى العالم وفى مصر، القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٨٤م.

١٨ ـ جريدة المنوفية، العدد (١٧١) أبريل ١٩٩٧ ـ المحافظ: حريصون على انتخابات نظيفة ونزيهة دعما للديموقراطية، ص١.

١٩ ـ راجع حول مفهوم الحملة الانتخابية و «القضية الانتخابية» محور العملية الدعائية فيها:

ـ محمود كمال القاضى، الدعاية الانتخابية والنظام البرلمانى المصرى، القاهرة: مكتبة مدبولى ١٩٨٧م، ص ١١٧ـ١٢٧

٢٠ ـ حامد عبد الماجد، مرجع سابق، ص: ٢١٥ ـ ٢١٦.

٢١ ـ لاحظنا من خلال تعاملنا مع الأرقام والبيانات التى حصلنا عليها من (مجلس المدينة) بصدد عدد سكان الوحدة المحلية لقرية هورين، وعدد المقيدين بجداول الانتخابات فى الوحدة المحلية وحصلنا عليهم من خلال مديرية الأمن (عبر اللجنة الانتخابية للحزب الوطنى)، والنتائج المعلنة للانتخابات رسميا.. أن هناك «تقاربا» شديدا بين هذه الأرقام كما تؤكده (الجداول) المرفقة بالدراسة.. إذ أن عدد السكان يكاد يتساوى مع عدد المقيدين بالجداول الانتخابية مع عدد الأصوات التى حصل عليها مرشحو الحزب الوطنى.

وقد أثار نا هذا التساؤل بالنسبة للتقارب بين عدد السكان الأصلى وعدد المقيدين بالجداول الانتخابية فأجاب مدير مركز المعلومات بمجلس مدينة بركة السبع بأن ذلك يرجع إلى:

١ ـ عدم تنقية الجداول الانتخابية من «الموتى».

٢ ـ ارتفاع معدلات الهجرة من الوحدة المحلية.

٣ ـ الإحصاء الذى قدمه لنا هو «إحصاء المقيمين فعلا» من الواقع ـ وليس «الإحصاء الدفترى» الموجود لدى قسم الشرطة.

ـ أجرينا مقابلة مع مدير مركز المعلومات بمجلس مدينة بركة السبع ـ بمكتبه بمجلس مدينة بركة السبع فى ٨/ ٤/ ١٩٩٧م.

٢٢ ـ اعترف بعض المرشحين بضرورة تدخل الحكومة فى نتائج الانتخابات؛ لكى ينجح مرشحو الحزب، للحفاظ على «هيبة النظام» وحماية الدولة من «المتطرفين».

٢٣ ـ د. جمال على زهران، انتخابات المجالس المحلية والتطور الديموقراطى فى مصر، الأهرام، ٢٧/ ١.

بعض الجداول الأساسية للمعلومات الواردة فى هذا الفصل.

الجداول الأساسية الخاصة بتوصيف الوحدة المحلية

جدول رقم (١/ ١)

أسماء الوحدات المحلية التابعة لدائرة بركة السبع منوفية

م	اسم الوحدة المحلية	أسماء القرى، والعزب، والكفور التابعة للوحدة
١	بركة السبع	بركة السبع شرق، بركة السبع غرب
٢	قرية جنزور	عزبة الرافعى، عزبة الطلى
٣	قرية هورين	كفر هورين، الحلامشة
٤	طوخ طبنشا	طبنشا، الدبابية، عزبة راتب ـ كفر عليم
٥	أبو مشهور	الشهيد فكرى، الروضة، كفر الحمادية
٦	كفر هلال	كفر نفرة ـ كفر الشيخ طعيمة ـ كفر جعفر
٧	شنتنا الحجر	ميت أم صالح ـ ميت فارس ـ الغورى، كفر مليج

جدول رقم (١/ ٢)

التوزيع السكانى لقرى الوحدة المحلية لهورين

المتغيرات الديموغرافية / البلد	النوع		الديانة		الفئات العمرية			إجمالي عدد السكان	المساحة المأهول (بالفدان)
	ذكر	أنثى	مسلم	مسيحى	٦ـ١٢	١٢ـ٦٥	٦٥ فأكثر		
هورين	٧٥٠١	٣٣٥٢	١٥٤٨٤	ـ	٢٢٣٢	٩٩٢٠	٥٣٩	١٤٨٥٣	٤٥٥
كفر هورين	٢٠٤٨	١٩٦٤	٣٩٣٢	٨٥	٤٨٤	٢٧١٥	١٩٠	٤٠١٢	٧٥
الحلامشة	١٠١٩	١٠٢٩	٢٣٤٦	ـ	٣٢٦	١٤٣٧	٩١	٢٠٤٨	١٠٤
مركز بركة السبع	١٠٢٢٣٠	٩٧٩١٢	٠٣٢٠١	١٣٦٨	٣٠٥٠٠	٣١٠٢٢	٧٧٧١	١٠٠١٤٢	٤٥٢٩

جدول رقم (١/ ٣)

التوزيع السكانى لبعض المحافظات المصرية

جدول رقم (١/ ٤) توزيع الأنماط الكلية لملكية الأراضى

وفق الحيازات الزراعية فى الوحدة المحلية لقرية هورين

المساحة المنزرعة/ فدان	أقل من فدان واحد	من فدان : خمسة أفدنة	من خمسة : عشرة أفدنة	عشرة أفدنة فأكثر
عدد الحيازات الزراعية	٢٠٠٨	٦٢٨	١٨	٤

جدول رقم (١/ ٥) توزيع أنماط ملكية الأراضى وفئاتها - وفقًا

للحيازات الزراعية - فى قرى الوحدة المحلية لقرية هورين

البيانات الأساسية	المساحة الكلية	المساحة المنزرعة				فئات الملكية				عدد الحيازات	
القرى	(فدان)	ملك	إيجار	أقل من فدان	١ - ٣	أقل من فدان	١ - ٥	٥ - ١٠	١٠ فأكثر	ملك وإيجار	إصلاح
هورين	٢٤٣٠	١٧٤٠	٢٢٩	٢٠٠	٧٥	٧٣٣	٤٩٧	١٧	٤	١٥٦٠	—
كفر هورين	٥١٤	٤٧٤	٤٠	٦٠	-	٨٥١	١٠١	١	-	١٠٠٣	—
الحلامشة	٣٤٧	-	٥	٥٢	٢	٤٢٤	٣٠	-	-	٥٠٤	—

جدول رقم (١/ ٦) توزيع خدمات المياه والكهرباء والإسكان
فى الوحدة المحلية لقرية هورين

بيانات الخدمات بلدان الوحدة المحلية	إجمالى عدد السكان	الخدمـــات		الوحدات السكنية	المساكن بالفدان	معدل التزاحم/ سكن
		مياة شرب	كهرباء			
قرية هورين	١٤٨٥٢	١٨٠٣	١٨٠٣	٢٥٥٣	٤٥٥	٢
كفر هورين	٤٠١٢	٥٢٨	٥٢٨	٨١٦	٧٥	٢
الحلامشة	٢٠٤٨	٢٦٩	٢٦٩	٤٩٢	١٠٤	١,٣
بركة السبع	٢٠٠١٤٢	١٩٧١٨	١٩٧١٨	٣١٥٩٥	٤٥٢٩	٢,١

جدول رقم (١/ ٧) توزيع الخدمة التعليمية
فى قرى الوحدة المحلية لقرية هورين

بيانات أساسية البلد	المستوى التعليمى				المؤسسات التعليمية		من هم فى سن التعليم (٦ – ١٨)
	أمىّ	متوسط	جامعة	فوق الجامعة	مدارس	معاهد دينية	
هورين	٣٨٣	٤١٦٩	٥٩٤	–	١١	١	٧٤٩٢
كفر هورين	٧٩٩	١١٥٢	١٨٩	–	٣	–	٢٠٩١
الحلامشة	٤٨٣	٥٣٣	٦٠	–	٢	–	١١٤٣
بركة السبع	٤٦٢٩٤	١٧٢٩	٥٣١٧	–	٩٨	٦	٨٤٩٨٤